الإِمَامُ عَلِيٌّ (عليه السَّلام)
مُصَوِّبًا لُغَوِيًّا

Imam Ali (AS) a Grammarian

أ.م.د كريم حمزة حميدي

كلية الإمام الكاظم (عليه السلام)/ أقسام بابل

Assist . Prof. Dr. Kareem Hamzah Hemeidi

Imam Khadum (P. B. U. H) College /Babel Sections

ملخص البحث

جاء البحث ليؤكّد حقيقة تاريخيَّة تتمثَّلُ بأنَّ أميرَ المؤمنين عليَّ بن أبي طالبٍ (عليه السلام) هو رائدُ عِلمِ العربيَّةِ، وواضعُ أُسُسِهِ، وأعني به (النَّحو) بعد أن أملَى على تلميذِهِ أبي الأسودِ الدُّؤليِّ أهمَّ مفاتيحِ ذلك العلمِ. وممَّا ارتبطَ بعِلْمِ العربيَّةِ موضوعُ التصويبِ اللغويِّ، فهو مِنَ الموضوعاتِ اللغويَّةِ القديمةِ، وتمتدُّ جذورُهُ مع تأسيسِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ، بلْ إنَّ مظاهرَ اللحنِ والخطأ بين الناسِ كانت سببًا في وضعِ تلكَ القواعدِ، ولا سيَّما بعد تأثّرِ العربيَّةِ بما يُجاورُها من لُغاتٍ، أو بعدَ اختلاطِ العربِ بغيرهم مِنَ الأقوامِ. من هنا رَصَدَ البحث أهم مظاهر التصويب اللغوي في عهد أمير المؤمنين (عليه السلام)، وقبل ذلك تناولنا نشأة النَّحو ونسبته إليه (عليه السلام).

Abstract

This study comes to confirm a historical truth representing that Ameer Almu'amneen Ali bin Abi Talib (peace be upon him), was the pioneer of Arabic science and set out its foundations, by which I mean (grammar) after he dictated to his student, Abu Al-Aswad Al-Du'ali, the most important keys to that science. Among the things that are associated to the Arabic language is the subject of correction. It is one of the old linguistic issues and its beginning extends with the establishment of the rules of the Arabic language. Indeed, the expression of melody and errors among people were the reason for the establishment of these instructions, especially after Arabic was influenced by the languages that were neighboring it, or after the mixing of Arabs with other folks. From here, the research monitored the most important aspects of linguistic correction during the era Ameer Almu'amneen (peace be upon him), and before that we discussed the origin of grammar and its attribution to him (peace be upon him).

المقدِّمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على خير خلقه محمَّد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وبعد...

فإنَّ موضوعِ التصويب اللغويّ مِنَ الموضوعاتِ اللغويَّةِ القديمةِ، وكان يُعبَّرُ عنه قديمًا بمُصطلحاتٍ متقاربةٍ بالمفهومِ، مِنْ قبيلِ: (اللحن، أو لحن العامة، أو الغلط، أو الوهم، أو التقويم)، وتمتدُّ جذورُهُ مع تأسيسِ قواعدِ اللغةِ العربيةِ، بلْ إنَّ مظاهرَ اللحنِ بين الناسِ كانت سببًا في وضعِ تلكَ القواعدِ، ولا سيَّما بعد تأثّرِ العربيَّةِ بما يُجاورُها من لُغاتٍ، أو بعدَ اختلاطِ العربِ بغيرهم مِنَ الأقوامِ.

ولَمَّا كان أميرُ المؤمنين (عليه السلام) منشغلًا في وضعِ ضابطةٍ تحمي اللسانَ العربيّ من اللحن، وتُحافِظُ عَلَى لُغَةِ القُرآنِ الكريمِ، كانت مَظَاهِرُ اللحنِ قد تَفشَّت بين النَّاسِ أكثرَ من ذي قبل، فأخَذَ الإمامُ (عليه السلام) يُمارسُ دوره الدّينيّ والاجتماعيّ بتقويمِ ألْسِنَةِ النَّاس مُبَاشَرَةً، أو في مَجَالسِهِ العامَّة والخاصَّة قبل أن يُلقي صحيفتَه المشهورة، التي كانت مِفتاحًا لانطلاقِ الدَّرسِ اللغويّ والنَّحويّ عند علماءِ العربيَّةِ إلى يومِنا هذا. من هنا حاولتُ استقراءَ مَظَاهر التَّصويبِ اللغويّ المأثورة عنه (عليه السلام) في المُدوّنات اللغويَّة والتاريخيَّة، حتى غدتْ هذه الاستعمالاتُ اللغويَّةُ شائِعةً عند أصحابِ كُتُبِ التَّصحيحِ اللغويِّ. فجاء البحثُ بعُنوانِ: (الإمَامُ عَلِيٌّ "عليه السَّلام" مُصَوِّبًا لُغَوِيًّا).

وقد قُسِّم البحثُ عَلَى مُقَدِّمَةٍ

وتمهيدٍ وثلاثةِ مَباحث، تتلوها خُلاصةٌ لبيانِ أهمِّ ما جاء في البحثِ. تناولنا في التمهيد: (حُجِّيَّة كلامِ الإمامِ عليٍّ (عليه السلام) في الاسْتدلالِ اللُّغويِّ)، وهذا أمرٌ لا مشاحةَ فيه عند الجميع؛ لِما يمثّلُهُ أمير المؤمنين (عليه السلام) للغةِ العربيَّةِ، فهو فارسُها الأوَّلُ بعد نبيّنا الأكرم (صلى الله عليه وآله). في حين جاءتِ المَباحِثُ الثلاثةُ الأُخرى على النَّحو الآتي: المَبحثُ الأوَّلُ وسِمَ بعنوان: (أميرُ المؤمنينَ (عليه السلام) رائِدُ نَشأةِ النَّحو)، وفيه أثبتنا جهدَ أميرِ المؤمنينَ (عليه السلام) في تأسيسِ النَّحو، وبيَّنّا صِلَةَ النَّحو بالتَّصويبِ اللغويّ، فهُما يشتركانِ في مُحَارَبَةِ اللحنِ، وهدفهما تنقيةُ اللغةِ منه.

أمَّا المبحثُ الثاني، فقد حَمَلَ عُنوانَ: (تصويباتٌ لُغَويَّةٌ معلَّلَةٌ من قبلِ الإمامِ "عليه السلام")، وفيه عَرَضنا لمظاهرِ التَّصويبِ اللغويّ، التي وَقَفَ عندها أميرُ المؤمنينَ (عليه السلام) معلّلًا الوجه الصائب، وأمَّا المبحثُ الثالثُ، فقد عَرَضنا فيه للتصويباتِ اللغويَّةِ غيرِ المعلَّلَةِ من قبلِهِ (عليه السلام) علمًا أنَّهُ ذَكَرَ البديلَ اللغويَّ الصائب. وخُتم البحثُ بخُلاصَةٍ عَرَضنا فيها أهمَّ ما جاء في البحث، ثم قائمة المصادر والمراجع. وفي الخِتامِ، نسألُ الله أن يوفّقنا لِما يُحبّه ويرضاه، وأن نكون قد وفّقنا في عرضِ فكرةِ البحث.

التمهيد:

حُجِّيَّةُ كلامِ الإمامِ عليٍّ (عليه السلام) في الاسْتدلالِ اللُّغويِّ

لا يختلفُ اثنان على أنَّ كلامَ أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب

(عليه السلام) حجَّةٌ في الاستدلال اللغويّ، فلم تخلُ مؤلفات اللغة من الاستدلال بكلامه، فهو أميرُ البيان، وأكثر الخطباء فصاحةً وبلاغةً، وحسبه أنَّه صاحبُ (نهج البلاغة)، قال (عليه السلام): «إِنَّا لاَمَرَاءُ الْكَلاَمِ، وَفِينَا تَنَشَّبَتْ عُرُوقُهُ، وَعَلَيْنَا تَهَدَّلَتْ غُصُونُهُ»[1]. وروي عن ابن عباس قوله: «وجدنا كلامَ عليّ دون كلام الخالق وفوق كلام الخلق ما عدا كلام رسول الله»[2]. فمن هنا لا مجال للشكّ في الاستدلال بكلامه (عليه السلام).

وقد نُسِبَ تأسيسُ النَّحو إلى أمير المؤمنين (عليه السلام) عندما أمرَ تلميذه أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) بأنَّ ينحو مثل هذا النَّحو الذي أملاه عليه كما جاء في الروايات المنقولة، ومنها ما قاله أبو الطيب اللغويّ (ت ٣٥١ هـ): "كان أوّلَ مَنْ رسم للنَّاسِ النَّحو أبو الأسود الدؤليّ... وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ (عليه السَّلام)؛ لأنَّه سمع لحناً، فقال لأبي الأسود: اجعل للنَّاس حروفاً- وأشارَ إلى الرَّفع والنصب والجرّ"[3].

وممَّا يؤكّد أثر الإمام عليّ (عليه السلام) في اللغة والنَّحو اعتماد النَّحويين على كلامه (عليه السلام) في مسائل نحويَّة متفرِّقة، وإن كان هذا الاعتماد متفاوتًا بينهم، ولكنني أقولُ جازمًا: إنَّ معظمهم قد أغفل الموروث اللغوي الكبير الذي تركه الإمام (عليه السلام)، ولو أنَّهم قد استقروا كلامه جيِّدًا، لوجدوا ضالتهم في تعزيز القواعد النَّحويَّة، فضلًا عن اكتشاف أحكام نحويَّة جديدة في أبواب النَّحو المختلفة، وقد

لمستُ هذا في دراستي للماجستير التي حملت عنوان: (تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة)؛ إذ كان من نتائج الدراسة أنَّ كلامَ الإمام (عليه السلام) انماز "باستعمال تراكيبَ شرطيَّةٍ متنوِّعة، تكادُ تنطبق عليها جميع الأحكام النَّحويَّة لأسلوب الشرط فيما بعد، وربَّما لو استُقْرِيَ كلامُهُ جيِّدًا، لوجده النَّحويُّون أرضًا خصبةً لترسيخ قواعدهم، أو لزيادة قسم كبير من هذه القواعد"(٤). ويُستثنى من هذا الكلام الرضي الاسترابادي، ذلك النحويّ الفذ، الذي استعان بكلام الإمام (عليه السلام) بنسبة تقترب من استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبويّ، وهذا ما أشار إليه محقق الكتاب، قائلًا: "والرضي يستشهد كثيرًا بما ورد في نهج البلاغة، منسوبًا للإمام علي، وكلامه رضي الله عنه في مقدمة الكلام الذي يستشهد به بعد كلام الله وكلام رسوله صلى الله عليه [وآله] وسلَّم"(٥). فالرَّضيّ قد أسَّس لمنهجيَّة جديدة في الاستدلال النحويّ بكلام الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، وآل بيته الكرام، في وقت غيَّب كثيرٌ من النحويين هذين الرافدين.

المبحثُ الأولُ:

أميرُ المؤمنينَ (عليه السَّلام) رائِدُ نشأةِ النَّحو

إنَّ مرحلة وضع أسس النحو العربي تمثل البداية الحقيقية لظاهرة التصويب اللغوي؛ لأنَّهما يشتركان في محاربة اللحن، وهدفهما تنقية اللغة منه، لذلك يُعدُّ أمير المؤمنين (عليه السلام) أوّلَ من دعا إلى معالجة اللحن، وصون اللسان العربي من الخطأ عندما وضع الأُسس

الأولى لعلم النَّحو، هدفه من ذلك المحافظة على لغة القرآن الكريم، ولا سيَّما بعد اختلاط العرب بالأعاجم، وسماع كثير من روايات اللحن بين الناس، يدفعه بذلك الوازع الديني والاجتماعي، فعَمِل على إيجاد الحل، منطلقًا من ثقافته القرآنية والنبويَّة.

من هنا يتحتم علينا أن نقف قليلًا عند مرحلة تأسيس النَّحو؛ لأنَّها كانت تمثل النتاج الطبيعي لشيوع اللحن في الكلام العربي؛ إذ ارتبطت نشأةُ النَّحو العربيّ بالروايات التي تحدَّثت عن ظهورِ اللحن في اللسان العربيّ، وفي الإجمال تضافرت أسباب متعددة لهذه النشأة، منها[٦]: دينية، واجتماعية، وسياسية، وقوميَّة. ولا مجال لتفصيلها في هذا الموضع، ولكنَّ الشيءَ الثابت في ظل هذه النشأة هو أنَّ معظم الرواة والمؤرخين العرب القدماء قد أكَّدوا أنَّ الإمامَ عليًّا (عليه السلام) هو رائد التأسيس لعلم النَّحو، عندما أمرَ تلميذه أبا الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) بأنَّ ينحو مثل هذا النَّحو الذي أملاه عليه كما سنرى في الروايات المنقولة، لذلك شرع أبو الأسود في هذه المهمَّة، تبعهُ استقراءٌ لكلام العرب بمعونة تلامذته، فكان "أول من أسس العربية، ونهج سُبُلَها، ووضع قياسها؛ وذلك حين اضطرب كلام العرب، وصار سَراة الناس ووجوههم يلحنون، فوضع باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم"[٧].

وسأقف عند رواية واحدة في نشأة النَّحو العربي، هي رواية الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، على الرغم من أنَّ

روايات كثيرة قد سبقتها، وذلك لأنَّها أقربُ رواية للحقيقة دون غيرها -من وجهة نظر الباحث-؛ بسبب وجود سندها المتكامل، فضلًا عن أنَّها تتضمّنُ تنظيرًا نحويًّا، بخلاف غيرها من الروايات، وربما يعودُ ذلك؛ لأنَّ رواتها -أبا جَعْفَرٍ مُحَمَّدَ بْنَ رُسْتُمَ الطَّبَرِيّ، وأبا حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيّ، ويَعْقُوبَ بْنَ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيّ، وسَعِيدَ بْنَ سَلْمٍ الْبَاهِلِيّ، وأباه عَنْ جدِّه، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ- هم من المهتمين بالدرس اللغويّ، ما يُعطي هذه الرواية بُعدًا أكثر مصداقية بين نظيراتها.

مضمونها: روي عن أبي القاسم الزَّجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في أماليه: "حدَّثنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ رُسْتُمَ الطَّبَرِيُّ، قَالَ: حدثنَا أَبُو حَاتِمٍ السِّجِسْتَانِيُّ، حدثنِي يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الْحَضْرَمِيُّ، حدثنَا سَعِيدُ بْنُ سَلْمٍ الْبَاهِلِيُّ، حدثنِي أَبِي، عَنْ جَدِّي، عَنْ أَبِي الأَسْوَدِ الدُّؤَلِيِّ، قَالَ: دَخَلْتُ عَلَى عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ [عليه السلام]، فَرَأَيْتُهُ مُطْرِقًا مُتَفَكِّرًا، فَقُلْتُ: فِيمَ تُفَكِّرُ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: «إِنِّي سمعتُ بِبَلَدِكُمْ هُنَا لَحْنًا، فَأَرَدْتُ أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ، فَقُلْتُ: إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتَ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ، ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلاثٍ فَأَلْقَى لِي صَحِيفَةً فِيهَا: بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، الْكَلامُ كُلُّهُ اسْمٌ، وَفِعْلٌ وَحَرْفٌ، فَالاسْمُ: مَا أنبأ عَنِ الْمُسَمَّى، وَالْفِعْلُ مَا أنبأ عَنْ حَرَكَةِ الْمُسَمَّى، وَالْحَرْفُ مَا أنبأ عَنْ مَعْنًى لَيْسَ بِاسْمٍ وَلا فِعْلٍ، ثُمَّ قَالَ: تَتَبَّعْهُ وَزِدْ فِيهِ مَا وَقَعَ لَكَ، وَاعْلَمْ يَا أَبَا الأَسْوَدِ أَنَّ الأَسْمَاءَ ثَلاثَةٌ: ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرٌ، وَشَيْءٌ لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا

مُضْمَرٍ، وَإِنَّمَا تَتَفَاضَلُ الْعُلَمَاءُ فِي مَعْرِفَةِ مَا لَيْسَ بِظَاهِرٍ وَلا مُضْمَرٍ، قَالَ أَبُو الأَسْوَدِ: فَجَمَعْتُ مِنْهُ أَشْيَاءَ وَعَرَضْتُهَا عَلَيْهِ، فَكَانَ مِنْ ذَلِكَ حُرُوفُ النَّصْبِ، فَذَكَرْتُ مِنْهَا، إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ، وَلَمْ أَذْكُرْ لَكِنَّ، فَقَالَ لِي: لِمَ تَرَكْتَهَا؟ فَقُلْتُ: لَمْ أَحْسِبْهَا مِنْهَا، فَقَالَ: بَلْ هِيَ مِنْهَا، فَزِدْهَا فِيهَا»[٨]. وقال عن أبي الأسود في مصدرٍ آخر: "فوضع كتابًا فيه جمل العربية ثم قال لهم: انحوا هذا النحو، أي اقصدوه. والنحو القصد، فسمي لذلك نحوا. ويقال إنه أول من سطر في كتاب الكلام اسم وفعل وحرف جاء لمعنى. فسئل عن ذلك فقال: أخذته من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلى الله عليه [وآله] وسلم"[٩]. وقال: "وقد رُوي لنا أنَّ أول من قال ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه؛ أعني قوله الكلام اسم وفعل وحرف"[١٠].

وقد وجدتُ في هذه الرواية بعض الحقائق والاستنتاجات، ومنها:

١. إنَّ تفكُّر الإمام (عليه السلام) فيه إشارةٌ إلى أنَّ مسألة اللحن كانت تمثّلُ خطرًا مُحدقًا على القرآن الكريم، والعربيَّة عمومًا، وأنَّ ولاة الأمر هم أعنى من غيرهم في التصدّي والمبادرة. يقول الدكتور صاحب أبو جناح: "كانت عملية تنقية اللغة كما يسمّيها بعض المعاصرين، أو عملية وضع النحو كما اصطلح عليها القدماء وكثير من المعاصرين قد بدأت بوحي من المسؤولين العرب الذين كانوا يحرصون على سلامة لغتهم ويعنون بها عناية فائقة، وشعارهم في ذلك: اللحن هجنة

الشريف"[١١].

٢. إنَّ قوله (عليه السلام) لأبي الأسود: «إِنِّي سمعتُ بِبَلَدِكُمْ هُنَا لُحْنًا». يدلُّ على أنَّ هذا البلد ليس هو نفسه بلد أمير المؤمنين (عليه السلام)، ويُرجح أنَّه البصرة، إذا ما علمنا أنَّها مكانُ أبي الأسود الدائم، وأكثر الأحوال أنَّ اللقاء قد حصل بينهما بعد معركة الجمل؛ إذ روى المؤرخون أنَّه (عليه السلام) قد أقام بها خمسين يومًا أو أكثر[١٢]. "فشخّص من خلالها الوضع العام لدى المجتمع البصريّ، وحاجتهم الماسة لأنْ يضعَ لهم علم النحو؛ لأنَّ تلك الفترة الزمنيَّة هي التي كثُرتْ فيها مخالطة الأعاجم؛ لقربها من زمن الفتوحات الإسلاميَّة؛ ولقربها من بلاد فارس"[١٣]. فأبو الأسود هو "أول من تكلم في النحو بالبصرة"[١٤]. ويؤكِّدُ هذا الاستنتاج رجوع أبي الأسود بعد ثلاث ليالٍ إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، فَأَلْقَى له الصحِيفَة المشهورة. يُزادُ على ذلك أنَّ النَّحو عُرِفَ بالبصرة، "وَكَانَ لأهل الْبَصْرَة فِي الْعَرَبيَّة قدمة وبالنحو ولغات الْعَرَب والغريب عناية"[١٥]. وبما ورثه علماؤها عن الدؤلي حبَّ النَّحو، فاشتغلوا به وطوّروه، ومنهم: (يحيى بن يعمر، وعنبسة الفيل، وميمون الأقرن، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي)، فكانت تمثل انطلاقة الدرس النحوي، بما عُرفت به من قياس نحوي، وعلماء برعوا في ذلك.

٣. إنَّ ذكر بعض المصطلحات النَّحويَّة الشائعة، من مثل: (حروف النصب)، يؤكِّد أنَّها شائعة قبل أبي الأسود، ولكنَّ ميزان الكلام الذي

وضعه الإمام (عليه السلام)، -أي: الاسم والفعل والحرف- هيَّأ لأبي الأسود أن يدرجها في حقل الحرف، ويُعزِّزُ هذا التفسير المواقف اللغويَّة التي ارتبطت بمبدأ تنقية اللغة، والممتدَّة من عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى عهد أبي الأسود، زيادةً على ذلك الرواية التي نقلها السيوطيّ، قائلًا: "فإن قال قائل: فقد تواترت الروايات بأنَّ أبا الأسود أولُ من وضع العربية، وأنَّ الخليل أول من تكلم في العروض. قيل له: نحن لا ننكر ذلك، بل نقول: إنَّ هذين العِلْمين قد كانا قديمًا، وأتت عليهما الأيام وقلّا في أيدي الناس، ثم جدَّدهما هذان الإمامان... ومن الدليل على عِرْفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتُهم المصحف على الذي يعلّله النحويون في ذوات الواو، والياء، والهمز، والمد، والقصر، فكتبوا ذوات الياء بالياء، وذوات الواو بالألف"[١٦].

وهذا القول لا ينفي أسبقيَّة الخليل في وضع أسس (علم العروض)، فضلًا عن سبق الإمام (عليه السلام) غيره في وضع أسس النَّحو، بمشاركة أبي الأسود، وإن كان كلام السيوطي يحتملُ ذلك؛ إذ إنَّه يريدُ بقِدَم النَّحو -كما صرَّح بذلك- ما روي في زمن الصحابة، ومنهم الإمام علي (عليه السلام) ممتدًّا من روايات التأسيس إلى زمن أبي الأسود، الذي عُرِفَ بالتنظير النحويّ المبنيّ على أساس الاستقراء والتحليل.

وأيَّد محيي الدين درويش (ت ١٤٠٣ هـ) كلام السيوطي، قائلًا: "ونحن نؤيد هذا الرأي الطريف للسيوطي.. مستدلّين بما يلي: ١-

تبيين علي بن أبي طالب لأبي الأسود جملًا من القواعد الاصطلاحية السابقة، إذ كون ذلك ألهمه الإمام خاصة بعيد، ويبعده أيضًا قوله لأبي الأسود: وما عنّ لك من الزيادة فاضممه إليه، أي ممَّا كان كهذه الضوابط، فهذا صريح أو كالصريح في أنَّ هذا العلم كان معروفًا بينهم أو بين أفراد منهم لا مجرد صحة النطق سليقة..."[١٧]. وبقدر ما أُؤيّدُ الدرويش في أسبقيَّة هذه الاصطلاحات لأبي الأسود، أختلفُ معه في استبعاد أن يكون أمير المؤمنين (عليه السلام) قد خصَّ أبا الأسود بذلك، أو استبعاد قوله له: "وما عنَّ لك من الزيادة فاضممه إليه". فلا دليل على نفيه إطلاقًا، فضلًا عن أنَّ المدونة اللغويَّة لم تذكر مثالًا واحدًا ممَّا قاله (عليه السلام) قبل زمانه، فهو ابنُ بجدتها. وإذا استدلّ السيوطيُّ بما كُتِبَ في المصحف من الظواهر اللغويَّة، فهذا دليل على أسبقيَّة الإمام (عليه السلام) في وضع النَّحو، ولا يعني أنَّه سُبِقَ بذلك؛ لأنَّه كان على رأس اللجان التي كتبت القرآن الكريم، سواء أفي عهد أبي بكر كانت أم في عهد عثمان، ولا أستبعدُ أن تكون له يدٌ فيما كُتِبَ في المصحف من ضوابط لغويَّة، وهو من قال له الرسول (صلى الله عليه وآله): «**يا علي، القرآن خلف فراشي في الصحف والحرير والقراطيس، فخذوه واجمعوه ولا تضيّعوه كما ضيّعت اليهود التوراة، فانطلق علي (عليه السلام) فجمعه في ثوب أصفر ثم ختم عليه في بيته، وقال: لا أرتدي حتى أجمعه فإنَّه كان الرجل ليأتيه فيخرج إليه بغير رداء**

حتى جمعه»[١٨]. فكان (عليه السلام) محور الجهد القرآني جمعًا وتفسيرًا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فضلًا عن أنَّه رائدُ تأسيس نشأة النحو.

٤. إنَّ قوله (عليه السلام): «أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ» لا يعني بالضرورة الكتاب المحصور بين دفتين، بل هي رسالةٌ أراد أن يضع مضمونها عند أُناسٍ ثقاة، أو هي بالأحرى صحيفةٌ كما عبَّر أبو الأسود لاحقًا: "ثُمَّ أَتَيْتُهُ بَعْدَ ثَلاثٍ فَأَلْقَى لِي صَحِيفَةً". ويُفهمُ من هذه الصحيفة أنَّها كانت ألفاظًا محدودة، تمثل مفاتيح علم العربيَّة. وعبَّر عنها القفطيُّ بـ (المقدِّمة) بقوله: "ورأيت بمصر في زمن الطلب بأيدي الورّاقين جزءا فيه أبواب من النحو، يجمعون على أنها مقدّمة عليّ بن أبى طالب التي أخذها عنه أبو الأسود الدّؤليّ"[١٩].

٥. قول أبي الأسود: "إِنْ فَعَلْتَ هَذَا أَحْيَيْتَنَا وَبَقِيتَ فِينَا هَذِهِ اللُّغَةُ" يُشير إلى أنَّ اللغة قد عانت من اللحن في هذه المدَّة، وما حادثةُ أبي الأسود مع ابنته إلّا مثالٌ واضحٌ على هذه المعاناة.

٦. يُعدُ قولُ أمير المؤمنين (عليه السلام): (الكلام اسم وفعل وحرف) من أهم ما أُنتجَ في علم العربيَّة، ويبدو أنَّه كان انطلاقةَ العلماء للشروع في الدَّرس النحوي، ولو لاحظنا كتاب سيبويه، لوجدناه يقول: "هذا باب علم الكَلِم من العربية، فالكَلِم: اسمٌ، وفِعْلٌ، وحَرْفٌ جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل"[٢٠]. ولم يقتصر هذا على العربيَّة وحسب، بل يشمل اللغة الأعجمية

كذلك، قال المبرّد: "هَذَا تَفْسِير وُجُوه الْعَرَبيَّة، وإعراب الْأَسْمَاء وَالْأَفْعَال، فَالْكَلَام كلّه اسْم وفِعل وحرف جاءَ لِمَعْنى، لَا يَخْلُو الْكَلَام عربيّا كَانَ أَو أَعجميّا من هَذِه الثَّلَاثَة"[٢١]. وهذا لا يدع مجالًا للشك في أنَّ هذه القسمة الثلاثيَّة لم تأتِ عن طريق الصدفة، وإنَّما جاءت من بُعدٍ دينيّ ولغويّ استقرائي.

وليس صحيحًا ما أثاره بعض الباحثين المحدثين والمستشرقين من أنَّ هذا التقسيم من صنيع الهنود والإغريق، يقول الدكتور صاحب أبو جناح: "إنَّ هذا التقسيم الثلاثي للكلام إلى اسم وفعل وحرف أو أداة، وجد عند الهنود، وعنهم نقله الإغريق، وعن الإغريق نقله السريان الذين وضعوا نحوهم في عهد سابق للنحاة العرب، ولا يُستبعد أن يكون نحاة البصرة قد تأثروا بتقسيمهم هذا فنقلوه إلى العربيَّة"[٢٢]. وقال أنيس فريحة عن تقسيم الكلام: "قسم نحويو العرب الكلمة من حيث المعنى إلى ثلاثة أقسام: اسم، يدلُّ على ذات أو شيء غير مقترن بزمن. وفعل؛ ويدلُّ على حركة أو حدث أو فعل مقترن بزمن. وحرف؛ وهو للدلالة على علاقة. إنَّ هذا التقسيم أغريقي"[٢٣]. وهذه الأقوالُ تُردُّ من أكثر من جهة؛ أوّلها الوهم في عدد أقسام الكلام المنسوب إلى الإغريق، ومنهم أرسطو، الذي جعلها سبعة أقسام[٢٤]، وعند ديونيسيوس ثمانية أقسام[٢٥]. قال المستشرق الفرنسي جيرار تروبو عند المقارنة بين النظامين اليوناني والعربي في تقسيم الكلام: "على الرغم من الفرق الكبير الذي يظهر بين عدد

الأقسام في النظامين، يدَّعي بعض المستشرقين أنَّ النحاة العرب اقتبسوا هذا التقسيم عن المنطق اليوناني"[٢٦]. ثم قال: "إنَّه من المستحيل أن يكون النحو العربي القديم قد اقتبس مصطلحاتٍ من النحو اليوناني، وذلك من جميع النواحي: من الناحية اللسانية، ومن الناحية اللغوية، ومن الناحية التاريخية، ومن الناحية المنهاجية"[٢٧]. فضلًا عن ذلك إقرار النحويين العرب -كما في قول المبرِّد المذكور آنفًا- بأنَّ اللغات الأعجميَّة تشارك العربيَّة في هذه القسمة (الثلاثيَّة)، يقول الدكتور أحمد مختار عمر: "فإنّنا نتردّد كثيرًا في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربي تحت سيطرة الفلسفة اليونانية. ومجرد التشابه في تقسيم أو أكثر، أو في بعض المصطلحات لا ينهض دليلًا لإثبات مثل هذه الدعوى العريضة. وقد سبق أن رأينا مثلًا أن أقسام الكلام موجودة كذلك عند الهنود، ولا شك أنها موجودة أيضًا عند شعوب أخرى"[٢٨]. فمشاركة اللغات الأخرى في تقسيم الكلام ليس دليلًا على الاقتباس والتأثر، فلكلِّ لغةٍ نظامٌ خاص تنماز به عن غيرها، والدليلُ على ذلك أنَّ اللغات وإن تشابهت في عدد أقسام الكلام، غير أنَّك تجدها مختلفة في أنواع هذه الأقسام وخصائصها.

والحقُّ أنَّ بعض الغربيين الذين درسوا الحضارة العربيَّة الإسلاميَّة حاولوا إسقاط ما وجدوه في حضارتهم على الحضارة العربية، ولكن الصحيح هو أنَّ الحضارة الغربية هي التي تأثرت بمعارف مصر القديمة وبابل[٢٩]. وللأسف

تأثّر عددٌ من الباحثين العرب المعاصرين بطروحات المستشرقين، بل تأثروا بالحضارة الغربية عمومًا، واستهانوا بتراثهم، وشككوا بمصادره، ومن هؤلاء الدكتور جواد علي، الذي قال: "وأنا لا استبعد احتمال وقوف علي بن أبي طالب، أو أبو الأسود الدؤلي على تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف. وقفا عليه باتصالهم بالحيرة أو بعلماء من أهل العراق كانوا على علم النحو وعلوم اللغة في ذلك العهد، وقد كان ذلك في الأسس والمبادئ، فلمَّا جاء الإسلام، وأخذ المسلمون علم العربية عن المتقدمين، زادوا فيه وفرَّعوا واستقصوا وقاسوا، وأخذوا من كلام العرب ومن الشعر، حتى تضخم النحو فبرز على الصورة التي نجدها في "كتاب "سيبويه وفي الكتب التي وضعت بعده"[٣٠]. وهذا قولٌ مبنيّ على الاحتمال، فلم تُعرف آثار نحويَّة قبل أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثم إنَّ المسلمين الذين أخذوا عن المتقدّمين لا يعدو أخذهم عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وأبي الأسود في معظم الروايات.

وهناك أدلَّة أخرى كثيرة تردُّ هذه المزاعم، ولكن لا مجال لحصرها هنا[٣١]. على أنَّني لا أستبعدُ تأثر النَّحو في القرون اللاحقة[٣٢] لمرحلة النشأة والتأسيس بغير العرب، ولا سيَّما في بحث العلّة والعامل والتقسيمات المنطقيَّة، بل إنَّ أصولَ النَّحو قد أُخذت من أصول الفقه تمامًا.

ومن هنا نؤكِّدُ أنَّ الإمامَ عليًّا (عليه السلام) هو الواضع الأول لعلم النَّحو، وأنَّ القسمةَ الثلاثيَّةَ

للكَلِم في العربيَّة التي أملاها الإمام إلى أبي الأسود هي قسمةٌ استقرائيَّةٌ تحصيليَّةٌ، لا يمكنُ الوصولُ إليها بمحض الصدفة، أو الاستقراء وحسب، بل هي تحتاجُ إلى إلهامٍ ربَّانيٍّ، لا يملكُهُ إلّا إنسانٌ عارفٌ بأسرار الله في جَمِيع المشكلات، نائِبٌ عَن رَسُول الله (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم) فِي جَمِيع المعقولات والمشروعات، عالمٌ بالتنزيل والتأويل، وكلُّ ذلك يوافق فكرَ أمير المؤمنين (عليه السلام).

المبحث الثاني:
تصويباتٌ لغويَّةٌ مُعَلَّلةٌ
من قبلِ الإمامِ (عليه السلام)

لقد ثَبُت لدينا أنَّ أميرَ المؤمنين (عليه السلام) هو أوّل من ألَّف صحيفةً في التصويب اللغوي، وتُعدّ الشرارة الأولى في تثبيت قواعد العربية، ومعالجة اللحن الذي شاع على ألسنة الناس آنذاك، فهي انموذجٌ حقيقي لمعنى التصويب اللغوي في مفهومه العام، ولم يقتصر جهد الإمام (عليه السلام) على إلقاء تلك الصحيفة على تلميذه أبي الأسود الدؤليّ وحسب، بل تناقل العلماء روايات منسوبة إليه (عليه السلام) تؤكِّد اهتمامه بتصويب كلام الناس اهتمامًا مباشرًا، حتى غدتْ هذه التصويبات من مفردات علماء التصويب اللغوي، وكانت من الأسباب الرئيسة في وضع قواعد العربية. وفي هذا المبحث لا حاجة بنا إلى الوقوف عند تفسير هذه التصويبات أو تعليلها؛ لأنَّ الإمام (عليه السلام) قد وضع الحجة المناسبة، والتعليل الدقيق في تفضيله استعمال على آخر، أو لفظة على أخرى، ومن هذه التصويبات:

١- نقول: مَن المتوفَّ؟ وليس مَن المتوفِّي؟

قال تاج الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ): "وَمِمَّا يشْهد لَك مَا نقل صَاحب الْمِفْتَاح عَن عَليّ [عليه السلام] أَنه كَانَ يشيع جَنَازَة، فَقَالَ لَهُ قَائِل: من المتوفي؟ بِلَفْظ اسْم الْفَاعِل سَائِلًا عَن الْمُتَوفَّ، فَلم يقل فلَان، بل قَالَ: الله تَعَالَى ردًّا لكَلَامه عَلَيْهِ مخطئا إِيَّاه منبها لَهُ بذلك على أَنه كَانَ يجب أَن يَقُول: من الْمُتَوفَّ؟ بِلَفْظ الْمَفْعُول. وَيُقَال إِن هَذَا الْوَاقِع كَانَ أحد الْأَسْبَاب الَّتِي دَعَتْهُ إِلَى اسْتِخْرَاج علم النَّحْو، فَأمر أَبَا الْأسود الدؤَلِي بذلك فَأخذ فِيهِ فَهُوَ أول أَئِمَّة علم النَّحْو رَضِي الله عَنْهُم أَجْمَعِينَ"[٣٣]. يدلُّ اسم الفاعل على من قام بالفعل، قال ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ): هو "ما اشتقّ من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث"[٣٤]. وهو ما يُناسبُ لفظ (المتوفي)؛ إذ إنَّ المتوفي هو الله سبحانه وتعالى. كما يدلُّ اسم المفعول على من وقع عليه تأثير الفعل، قال ابن هشام (ت ٧٦١ هـ): "وَهُوَ مَا اشتق من فعل لمن وَقع عَلَيْهِ كمضروب ومكرم"[٣٥]. وهو ما يُناسبُ لفظ (المتوفّى) بالألف المقصورة، أي: صاحب الجنازة.

وذُكرت الحادثةُ نفسها في كتب التصويب اللغوي، وإن لم تُنسب إلى أمير المؤمنين (عليه السلام)، وممَّن ذكرها الحريري في (دُرَّة الغوّاص) قائلًا: "وَمِمَّا يذكر فِي هَذَا السِّيَاق مَا رَوَاهُ أحد اللغويين، فَقَالَ: مَرَرْت فِي طريقي فَرَأَيْت جَنَازَة تشيع، وَسمعت رجلا يسْأَل: من المتوفي (بِالْيَاءِ) فَقلت لَهُ: الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى"[٣٦]. فنجد أنَّ تصويبَ الإمام

(عليه السلام) لذلك السائل هو تطبيقٌ عمليّ لظاهرة التصويب اللغوي قبل أن يصبح هذا الفن شائعًا له مؤلفات مختلفة. بل كانت -هي وغيرها- سببًا رئيسًا في وضع أُسس النحو العربي كما سبق بيانه في الفصل الاول.

٢- لا نقول: قوس قزح، بل قوس الله.

جاء في كتاب الاحتجاج عن الإمام عليّ (عليه السلام) في معرض إجابته عن مجموعة أسئلة وجهت إليه من قبل ابن الكواء، قال: «قال: يا أمير المؤمنين أخبرني عن قوس قزح؟ قال: ثكلتك أمك. لا تقل: قوس قزح، فإن قزحًا اسم شيطان، ولكن قل: قوس الله، إذا بدت يبدو الخصب والريف»[٣٧]. وروى ابن الجوزي رواية مختلفة نقلًا عن السُّدّي، قال: "روى السدي عن أشياخه قال نظر يوما أمير المؤمنين إلى السماء فرأى قوس قزح فقال: ما تقولون؟ فقالوا نقول: إنه قوس قزح، فقال: لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا قوس الله وأمان من الغرق"[٣٨].

لقد بيَّن أمير المؤمنين (عليه السلام) سبب إبدال الكلمة، معلّلًا ذلك بأنَّ القزح هو من أسماء الشيطان، بمقابل دلالة هذه الظاهرة على الخصب، وفي موضعٍ آخر من الكتاب نفسه دلالته على أنَّه أمانٌ لأهل الأرض من الغرق[٣٩]. وكما هو معلوم فإنَّ اصطلاح (قوس قزح) هي مجموعة الألوان التي تظهر في السماء بعد المطر، قال ابن فارس: "الْقَافُ وَالزَّاءُ وَالْحَاءُ أُصَيْلٌ يَدُلُّ عَلَى اخْتِلَاطِ أَلْوَانٍ مُخْتَلِفَةٍ

وَتَشَعُّبٍ فِي الشَّيْءِ"[٤٠]. وقال ابن سيده (ت ٤٥٨ هـ): "وقَوْسُ قُزَحَ: طرائق مُتَقَوّسةٌ تبدو فِي السَّمَاء أَيَّام الرّبيع بحُمْرَةٍ وصُفْرَةٍ وخُضْرَةٍ. وَلَا يفصل قُزَحُ من قَوس، لَا يُقَال تَأمل قُزَحَ فَمَا أبي قَوْسَه"[٤١]. ويُعلّل ابنُ الأثير سبب تسمية القزح بالشيطان قائلًا: "قِيلَ: سُمّي بِهِ لتَسْويله لِلنَّاسِ وتَحْسينه إِلَيْهِمُ المَعاصي، مِنَ التَّقْزِيح: وَهُوَ التَّحْسِين. وَقِيلَ: مِنَ القُزَح، وَهِيَ الطَّرَائِقُ والألوانُ الَّتِي فِي الْقَوْسِ الْوَاحِدَةُ: قُزْحَة، أَوْ مِنْ قَزَحَ الشيء إذا ارتفع، كأنه كره مَا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ عَادَاتِ الْجَاهِلِيَّةِ وَ[كَأَنَّهُ أحبَّ] أَنْ يُقَالَ قوسُ الله، فيُرفع قَدْرها، كَمَا يُقَالُ: بَيْتُ الله. وَقَالُوا: قَوْس الله أمانٌ مِنَ الْغَرَقِ"[٤٢]. إنَّ قول ابن سيده الأخير يفصلُ بين نظرة الجاهليين لتفسير هذه الظاهرة، كونها تسوّل للناس المعاصي وتجمّلها لهم، وبين نظرة الإسلام، المتمثلة بقول الإمام (عليه السلام)، التي فسّرت هذه الظاهرة على أنَّها إشارة إلى الخصب، أو هي أمانٌ من الغرق، وبخاصة إذا ما علمنا أنَّ هذه الظاهرة تحصل بعد توقف المطر، وفي نهاية موسم الأمطار، أي في أيام الربيع. فعبَّر عنها بقول: (قوس الله)؛ ليرفع من شأنها.

إذن المُشكلُ في كلمة (قزح) التي احتملت دلالات مختلفة قبل الإسلام وبعده، ولعلَّ ذلك من التطور اللغويّ، وذهب الدكتور هادي حسن حمودي إلى أنَّ (قُزَح) كلمةٌ عربية فصيحة دالة على اللون فقط، ولا علاقة لها باسم الشيطان أو الملك؛ قال: "إنَّنا لا نعرف شيطانًا اسمه (قُزَح) ولا نعرف ملكًا من

ملوك العجم، أو إلهًا للمشركين بهذا الاسم. هذا التركيب لا يحمل أيًّا من تلك المعاني التي وصفت بأنها فاسدة. فكلمة (قُزَح) عربية فصيحة دالة على اللون"[٤٣]. ويصحُّ هذا القول إذا حاكمنا اللفظة على دلالتها الظاهرة دون ارتباطها بقول الإمام (عليه السلام). أمَّا بعد تأكيد النهي عنها منه (عليه السلام) بدلالة استعمالها قبل الإسلام، فهذا يؤكّد دلالتها الفاسدة، ولا سيَّما في زمانهم -أي صدر الإسلام-؛ إذ كانوا قريبي عهد بالجاهلية.

٣- نقولُ: شهر رمضان، لا رمضان

من مظاهر التصويب اللغويّ عند الإمام عليّ (عليه السلام) كلامه في النهي عن قول: (رمضان) دون (شهر رمضان). جاء في كتاب الكافي تحت عنوان: (بَابٌ فِي النَّهْيِ عَنْ قَوْلِ رَمَضَانَ بِلَا شَهْرٍ) نقلًا عن: "مُحَمَّد بْن يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ ومُحَمَّدِ بْنِ الْحُسَيْنِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الْخَثْعَمِيِّ عَنْ غِيَاثِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الله عَنْ أَبِيه (عليهما السلام) قَالَ «**(قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْه السلام): لَا تَقُولُوا: (رَمَضَانَ)، ولَكِنْ قُولُوا: (شَهْرُ رَمَضَانَ)، فَإِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ مَا رَمَضَانُ؟)**»"[٤٤]. وأوضح الإمامُ الصادق (عليه السلام) خصوصية قول (شهر رمضان) برواية نقلها صاحب كتاب (الكافي) أيضًا، عن "عِدَّة مِنْ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي نَصْرٍ عَنْ هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ عَنْ سَعْدٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ (عليه السلام) قَالَ: كُنَّا عِنْدَه ثَمَانِيَةَ رِجَالٍ فَذَكَرْنَا رَمَضَانَ فَقَالَ: «**لَا تَقُولُوا هَذَا رَمَضَانُ ولَا ذَهَبَ رَمَضَانُ، ولَا جَاءَ**

رَمَضَانُ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ عَزَّ وجَلَّ لَا يَجِيءُ ولَا يَذْهَبُ وإِنَّمَا يَجِيءُ ويَذْهَبُ الزَّائِلُ، ولَكِنْ قُولُوا: شَهْرُ رَمَضَانَ، فَإِنَّ الشَّهْرَ مُضَافٌ إِلَى الِاسْمِ والِاسْمُ اسْمُ اللهِ عَزَّ ذِكْرُه، وهُوَ الشَّهْرُ الَّذِي أُنْزِلَ فِيه الْقُرْآنُ جَعَلَه مَثَلاً وعِيداً»"[٤٥]. فلا بُدَّ من نطق (رمضان) مضافًا إلى الشهر؛ لأنَّه اسمٌ ذُكِرَ في القرآن الكريم؛ إذ قال تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [سورة البقرة: ١٨٥] ومنسوبٌ إلى الله تعالى، أي: شهر الله.

وقد منع الفيوميّ (ت ٧٧٠ هـ) صاحب كتاب (المصباح المنير) كراهية قول رمضان، بعد أن ذكرَ الرأي القائل بذلك، قال: "قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ يُكْرَهُ أَنْ يُقَالَ جَاءَ رَمَضَانُ وَشِبْهُهُ إِذَا أُرِيدَ بِهِ الشَّهْرُ وَلَيْسَ مَعَهُ قَرِينَةٌ تَدُلُّ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا يُقَالُ: جَاءَ شَهْرُ رَمَضَانَ وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِ «لَا تَقُولُوا رَمَضَانُ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وَلَكِنْ قُولُوا شَهْرُ رَمَضَانَ»، وَهَذَا الْحَدِيثُ ضَعَّفَهُ الْبَيْهَقِيّ وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ الْعُلَمَاءِ أَنَّ رَمَضَانَ مِنْ أَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى فَلَا يُعْمَلُ بِهِ وَالظَّاهِرُ جَوَازُهُ مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْبُخَارِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ الْمُحَقِّقِينَ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِحَّ فِي الْكَرَاهَةِ شَيْءٌ وَقَدْ ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْجَوَازِ مُطْلَقًا كَقَوْلِهِ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فُتِحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِّقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتْ الشَّيَاطِينُ» وَقَالَ الْقَاضِي عِيَاضٌ وَفِي قَوْلِهِ: «إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ» دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ اسْتِعْمَالِهِ مِنْ غَيْرِ لَفْظِ شَهْرٍ خِلَافًا لِمَنْ كَرِهَهُ مِنْ الْعُلَمَاءِ"[٤٦]. ومنعُهُ هذا لا يستقيم أمام تواتر

الأحاديث المنقولة من طرق الشيعة والسنة المعتبرة عن الرَّسول (صلّى الله عليه وآله) تارةً[٤٧]، وعن الإمام عليّ (عليه السلام) تارةً[٤٨]، وعن بعض رواة الحديث تارةً أخرى[٤٩]. ويبدو أنَّ تضعيف رواية الحديث عن الرَّسول (صلّى الله عليه وآله) من قبل البيهقي؛ لأنَّه انفرد بنقل هذا السند عنه (صلّى الله عليه وآله)، وإلّا فقد نُسِبَ وبكثرة إلى غيره كما ذكرتُ آنفًا، ولا سيّما الإمام عليّ (عليه السلام).

وقد وقف الشيخ يوسف البحراني (ت ١١٨٦ هـ) عند صحة تصويب الإمام عليّ (عليه السلام) رادًّا استدلال الفيوميّ في مصباحه قائلًا: "وفيه دلالة على أن الحديث بذلك مروي من طرقهم أيضا ولكن بعضهم حكم بضعفه. وكيف كان فهو مرغوب عنه بعد ورود الأخبار عندنا بذلك. وما ورد في بعض أخبارنا أيضا من ذكره مجردا عن الشهر محمول على الجواز وهو لا ينافي الكراهة .ويؤيد ما قلناه ما نقله في كتاب مجمع البحرين عن الأزهري قال: العرب تذكر الشهور كلها مجردة من لفظ شهر إلا شهري ربيع ورمضان"[٥٠] فالإمامُ عليّ (عليه السلام) هو أوّل من ذكر هذا التصويب، بدلالة الروايات المنقولة عنه بكثرة من طرق الشيعة والسنة، بمقابل ضعف الرواية المنقول عن طريقها الحديث منسوبًا إلى الرسول (صلى الله عليه وآله)، والذي نقله البيهقي منفردًا، فضلًا عن عدم ورود هذه النسبة من طرق الشيعة.

٤- لا تسمّوا الطريق السّكّة

في حديثٍ روي عن أمير المؤمنين

(عليه السلام) عن الرسول (صلى الله عليه وآله)، جاء في كتاب (المحاسن): "عن علي بن أسباط، عن عمه، رفع إلى علي (عليه السلام) قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «لَا تُسَمُّوا الطَّرِيقَ السِّكَّةَ فَإِنَّهُ لَا سِكَّةَ إِلَّا سِكَكُ الْجَنَّةِ»"[٥١]. ونسب هذا القول مبتورًا إلى عمر في كتاب (الحيوان) للجاحظ: "وقال عمر: لا تسمّوا الطريق السّكّة"[٥٢]. وهذا القول نقله الجاحظ كما هو من دون بيان سبب النهي للتسمية بخلاف القول المروي عن أمير المؤمنين (عليه السلام).

وعند الرجوع إلى معاجم اللغة نجد أنَّ معنى (السّكّة) كما جاء في معجم (العين): "والسِّكَّةُ: أوسع من الزقاق. والسَّكَّةُ: حديدة كتب عليها، تضرب عليها الدراهم"[٥٣]. وَيُقَال: "إِنَّمَا سمِّيت الأزقّة سِكَكاً لاصطفاف الدُّور فِيهَا كطرائق النَّخل"[٥٤]. ولا تخفى العلاقة بين الطريق والسّكّة في الأقوال المتقدّمة، ولكن ما السرُّ في النهي عن هذه التسمية؟.

نأتي على حصر لفظ (السكك) في الجنة دون غيرها، على الرغم من ثبات دلالة (السكّة) على الطريق؛ إذ يبدو أنَّ السكّة تدلُّ على الاستقامة دائمًا بخلاف الطريق، الذي يتسمُ أحيانًا بالالتواء والتعرّج وعدم الاستقامة؛ قال ابنُ فارس: "وَالسِّكَّةُ: الطَّرِيقَةُ الْمُصْطَفَّةُ مِنَ النَّخْلِ. وَسُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَضَايُقِهَا فِي اسْتِوَاءٍ. وَمِنْ هَذَا اشْتِقَاقُ سِكَّةِ الدَّرَاهِمِ، وَهِيَ الْحَدِيدَةُ؛ لِتَضَايُقِ رَسْمِ كِتَابَتِهَا"[٥٥]. وقال ابن سيده: "وَالسِّكَّة: الطَّرِيق المستوي. وضربوا

بُيُوتهم سكاكاً: أَي صفاً وَاحِدًا"(٥٦).

وهذا وصفٌ يُناسبُ الطريقَ إلى الجنَّةِ؛ لأنَّه طريقُ كفاحٍ وجهدٍ، لا يُنالُ بسهولةٍ ويُسر، فضلًا عن استقامته واستوائه. "وَقَدْ رُوِيَ عَنْهُ صَلَّى الله عَلَيْهِ [وآله] وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ: «طَرِيقُ الْجَنَّةِ حَزْنٌ بِرَبْوَةٍ وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ بِسَهْوَةٍ»، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ». أَيْ طَرِيقُ الْجَنَّةِ صَعْبَةُ الْمَسْلَكِ فِيهِ أَعْلَى مَا يَكُونُ مِنَ الرَّوَابِي، وَطَرِيقُ النَّارِ سَهْلٌ لَا غِلَظَ فِيهِ وَلَا وُعُورَةَ"(٥٧).

وفي القرآن الكريم اقترن طريق الجنة -في الأغلب- بالاستقامة والاستواء، كما في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [سورة البقرة/ من الآية، ٢١٣، ١٤٢]، ﴿يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ ﴿مَنْ يَشَأِ اللهُ يُضْلِلْهُ وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الأنعام/ من الآية ١٣٩] ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [سورة الأنعام/ من الآية ١٥٣] ﴿وَإِنَّ اللهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [سورة الحج/ من الآية ٥٤]، وقوله: ﴿فَسَتَعْلَمُونَ مَنْ أَصْحَابُ الصِّرَاطِ السَّوِيِّ وَمَنِ اهْتَدَى﴾ [سورة طه/ من الآية ٣٥].

المبحث الثالث:
تصويباتٌ لغويَّةٌ غيرُ معلَّلَةٍ
من قبلِ الإمامِ (عليه السلام)

نقل الراوندي طائفة من التصويبات اللغوية لأمير المؤمنين (عليه السلام)، من دون بيان أسبابها أو عللها من قبل الإمام (عليه السلام)، ولا حتى من قبل الراونديّ

نفسه الذي نقل هذه التصويبات، مع تأكيد وجود البديل اللغوي المناسب، ومنها: قال علي (عليه السلام): «**لا تقولوا [للحائض]: امرأة طامث، فتكذبوا، ولكن قولوا: حائض، والطمث: الجماع، قال الله: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾، ولا تقولوا: صرت إلى الخلاء، ولكن قولوا كما قال الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾ ولا تقولوا: [أنطلق] أهريق الماء، فتكذبوا ولكن قولوا: أنطلق أبول، ولا يسمي المسلم رجيلا، ولا يسمي المصحف مصيحفا، ولا المسجد مسيجدا**»[٥٨].

إنَّ هذه التصويبات اللغويَّة التي ذكرها الإمام (عليه السلام) تحتاجُ إلى تحليلٍ وتفصيلٍ لأسبابها وعللها على النحو الآتي:

٥- لا تقولوا للحائض: امرأة طامث

يقولُ (عليه السلام): لا نقولُ للحائض: امرأة طامث. لأنَّ المعنى مختلفٌ، وقد أشار إلى معنى (الطمث) بأنَّه (الجماع) بالاستناد إلى قوله تعالى: ﴿**لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ**﴾. قال الثعلبي في تفسيره هذه الآية: "لَمْ يَطْمِثْهُنَّ: لم يجامعهنّ ولم يفترعهنّ، وأصله من الدم، ومنه قيل للحائض: طامث، كأنه قال لم يدمهن بالجماع. إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلا جَانٌّ"[٥٩]. فإذن الطمث هو الجماع في أصل استعماله، مصاحبًا للدماء، وإذا توافرت هذه المصاحبة مع الحيض صح إطلاقها عليه.

ومن ناحية لغويَّة قال ابن فارس في المقاييس: "الطَّاءُ وَالْمِيمُ وَالثَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى مَسِ الشَّيْءِ. قَالَ الشَّيْبَانِيُّ: الطَّمْثُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْمَسُّ، وَذَلِكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ. يُقَالُ: مَا

طَمَثَ ذَا الْمُرْتَعَ قَبْلَنَا أَحَدٌ. قَالَ: وَكُلُّ شَيْءٍ يُطْمَثُ. وَمِنْ ذَلِكَ الطَّامِثُ، وَهِيَ الْحَائِضُ. طَمِثَتْ وَطَمَثَتْ. وَيُقَالُ: طَمَثَ الرَّجُلُ الْمَرْأَةَ: مَسَّهَا بِجِمَاعٍ. وَهَذَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لَا [يَكُونُ] بِجِمَاعٍ وَحْدَهُ. قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنْسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن: ٥٦]"[٦٠]. فعلى الرغم من إقرار اللغويين بأنَّ الطمث هو الجماع، بالاستناد إلى الآية القرآنية، غير أنَّهم أكَّدوا مجيئه بمعنى الحائض في غير السياق القرآني. وهذا يدلُّ على أنَّ الإمام (عليه السلام) يؤكِّد وجوب دقَّة استعمال الألفاظ في سياقاتها المحددة، فمعنى كلامه في التصويب المذكور آنفًا: يمكن أن نقول للطامث حائض، ولا يمكن أن نقول للحائض طامث على الإطلاق؛ لأنَّ الطمث في سياقه القرآني هو الجماع أو المس كما قال ابن فارس، وأنَّ الحيض أمرٌ حاصلٌ يقينا بعده. بخلاف الحيض الذي قد يحصل من دون طمث (جماع) هذا من جهة. ومن جهة أخرى ربما أراد الإمام (عليه السلام) أن يشير إلى أنَّ لفظ (الحائض) مختص بالنساء، بخلاف لفظ (الطامث) الذي يطلق على الرجال والنساء معًا بدلالة الآية المتقدمة، وهذه مسألةٌ لغويَّة، قال ابن درستويه: "طامث، يقال للرجال والنساء، كما قال الله تعالى: ﴿لَمْ يَطْمِثْهُنَّ إِنسٌ قَبْلَهُمْ ولا جَانٌّ﴾. وقال النبي -صلى الله عليه [وآله]-: "أيّما امرأة ماتت [بجمع] فلم تطمث دخلت الجنة" فجعل الطمث للرجال، وهو الافتضاض، ولا يقال الطمث لكل نكاح، ولكن للذي تكون منه التدمية والعقر"[٦١].

٦- لا تقولوا: صرتُ إلى الخلاء

قال (عليه السلام): «**ولا تقولوا: صرت إلى الخلاء، ولكن قولوا كما قال الله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ﴾**». فالإمام (عليه السلام) يستدلُّ بما ورد في القرآن الكريم من استعمال. والأصلُ في استعمال الغائط: هو الأَرْض المطمئنة، وَإِنَّمَا قيل للخَلاء غائطٌ؛ لأَنهم كَانُوا يأْتونَ إِلَى الْغَائِط فَسُمي بذلك[٦٢]. ولكثرة صحبة هذه الأماكن للتغوّط أُطلق على هذا الفعل الغائط، قال أبو عبيد: "وَهَذَا كثير جَائِز فِي الْكَلَام أَن يكون الشَّيْء إِذا طَالَتْ صحبته للشَّيْء يُسمى بِهِ كَقَوْلِهِم: ذهب إِلَى الْغَائِط وَإِنَّمَا الْغَائِط أَصله المطمئن من الأَرْض"[٦٣]. فهي من الكنايات اللطيفة عن شيء يُستقبح ذكره؛ إذ كان العرب "يَقُولُونَ: ذَهَبَ إِلَى الْغَائِطِ أَوْ تَغَوَّطَ، فَكَانَتْ كِنَايَةً لَطِيفَةً ثُمَّ اسْتَعْمَلَهَا النَّاسُ بَعْدَ ذَلِكَ كَثِيرًا حَتَّى سَاوَتِ الْحَقِيقَةَ فَسَمَجَتْ، فَصَارَ الْفُقَهَاءُ يُطْلِقُونَهُ عَلَى نَفْسِ الْحَدَثِ وَيُعَلِّقُونَهُ بِأَفْعَالٍ تُنَاسِبُ ذَلِكَ"[٦٤]. فإذن لسنا بحاجة إلى لفظٍ تفتقرُ دلالته إلى مناسبة الفعل، وهو لفظُ (الخلاء)، الذي يأتي بمعنى "خَلاَ المكانُ والشيءُ يَخْلُو خُلُوّاً وخَلاَءً وأَخْلَى إِذا لم يكنْ فِيهِ أحدٌ، وَلَا شيءَ فِيهِ وَهُوَ خَالٍ"[٦٥]. بمقابل وجود الاستعمال القرآني اللطيف، الذي يحافظ على الذوق العام.

٧- لا تقولوا: [أنطلق] أهريق الماء

قال (عليه السلام): «**ولا تقولوا: [أنطلق] أهريق الماء، فتكذبوا ولكن قولوا: أنطلق أبول**». إنَّ هذا النهي قد ورد في كتب الحديث بعنوان:

(مَنْ كَرِهَ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ أُهْرِيقَ الْمَاءَ)، وهذا ما نقله ابن أبي شيبة، ذاكراً منهم ابن عباس، في قوله: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ قَالَ: قَامَ رَجُلٌ مِنْ عِنْدِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ لَهُ: «أَيْنَ؟» قَالَ: أُهْرِيقَ الْمَاءَ، قَالَ: (لَا تَقُلْ: أُهْرِيقَ، وَلَكِنْ قُلْ: أَبُولُ)"[٦٦]. ولم يذكروا علّة هذا الاستعمال.

ونحتاجُ إلى أن نقفَ عند دلالة هذا القول؛ إذ إنَّ معنى (الأُهريق) هو الانصباب، أي: أهرق الماء: إذا صبَّ، جاء في لسان العرب: "راقَ الماءُ يَرِيقُ رَيْقاً: انْصَبَّ؛ حَكَاهُ الْكِسَائِيُّ، وأَراقَه هُوَ إِراقة وهَراقَه عَلَى الْبَدَلِ... وَالْمُسْتَقْبَلُ أُهَرِيقُ، وَالْمَصْدَرُ الإِراقةُ والهِراقةُ. وَقَالَ مَرَّةً: أُرِيقَتْ عينُه دَمْعاً وهُرِيقت"[٦٧]. وفي حديث نبويّ نقله الشافعي ذُكِرَ فيه لفظُ (الأُهريق)، ودلَّ على أنَّ معنى اللفظ هو صبُّ الماء، ونصُّه مجتزأً: "...فلما رجع رسول الله -صلى الله عليه [وآله] وسلم- أخذت أهريق على يديه من الإداوة وهو يغسل يديه ثلاث مرات، ثم غسل وجهه..."[٦٨]. ثمَّ بيَّنَ الشافعيّ معنى (الأهريق) قائلًا: "وقوله: "أُهريق على يديه" بفتح الهاء، يقال: هراق الماء يُهريقه هراقة، والهاء مبدلة من الهمزة ولم يقولوا أأريقه لاستثقال الهمزتين، ويجوز أهريقه بإسكان الهاء من قوله: أهراق يُهريقُ إهرياقًا فهو مهريقٌ، والشيء مُهراق، وفي الكلمة لغة ثالثة وهي: أهرقه يُهرقُه إهراقًا"[٦٩]. إذن إنَّ معنى (أهريق الماء): أصبُّ الماء، وأنَّ الإمامَ (عليه السلام) قد نهى عن قول: (أنطلق

أهريق الماء)؛ لأنَّه لا يُعبِّر عن حقيقة الفعل، وهو الذهابُ إلى التبول، ولا يصلح أن يُستعمل مجازًا، أو كنايةً، لعدم وجود علاقة أو رابطة. لذلك نهى الإمام (عليه السلام) عن هذا القول؛ لأنَّه بعيدٌ عن حقيقة الفعل.

٨- لا نقولُ للمسلم رُجَيلًا، ولا للمُصحفِ مُصَيْحِفًا، ولا للمسجدِ مُسَيْجدًا

قال (عليه السلام): "ولا يسمي المسلم رجيلًا، ولا يسمي المصحف مصيحفًا، ولا المسجد مسيجدًا". وأمَّا السببُ في منع تصغير هذه الألفاظ، فذلك لأمرين: الأول من جهة اللغة؛ إذ لا يُصغَّر لفظ مثل (المساجد) إلّا إذا كان اسم علمٍ، قال سيبويه: "وإذا حقّرت مساجد اسم رجلٍ قلت: مسيجدٌ، فتحقيره كتحقير مسجدٍ لأنه اسمٌ لواحد، ولم ترد أن تحقِّر جماعة المساجد"[٧٠]. وقد علّل ابن الوراق منع تصغير (مساجد) إلّا في المفرد العلم بسبب الثقل، قائلًا: "أَنَّك لَو سميت رجلا (مَسَاجِد) لم تصرفه، لثقل اللَّفْظ، فَلَو صغّرته انْصَرف، لِأَنَّهُ يصير على لفظ (مسيجد)، فيزول عَنهُ الثّقل الَّذِي أوجب منع الصّرْف، وَهُوَ الشّبَه بِالْجمعِ، وَلَيْسَ كَذَلِك ثقل التَّأْنِيث، لِأَنَّهُ لَا يعْتَبر فِي التَّأْنِيث ثقل لفظ الْمَعْنى، فَلذَلِك افترق حكم التَّأْنِيث وَحكم الشّبَه بِالْفِعْلِ، إِذْ كَانَ الْفِعْل لَيْسَ لَهُ إِلَّا حكم وَاحِد، وَهُوَ ثقل اللَّفْظ"[٧١]. فهو يصغَّر من حيث المفرد، ويُمتنع من حيث الجمع؛ وذلك بشرط أن يكون علمًا.

والثاني من جهة الاعتبار؛ إذ لا تُصغَّر الألفاظ المذكورة؛ لدلالة التصغير على التحقير كما في قول

سيبويه المتقدِّم، فضلًا عن ذلك ما كان لله لا يُصغَّر؛ لعظمته. قال سعيد بن المُسيَّب: "لَا تَقُولُوا: مُصَيْحِفٌ وَلَا مُسَيْجِدٌ، مَا كَانَ لله فَهُوَ عَظِيمٌ حَسَنٌ جَمِيلٌ"(٧٢). ونقل الجاحظ قولًا مشابهًا عن مجاهد؛ إذ قال: "وكَرِه مجاهد أن يقولوا: مسيجد ومصيحف، للمسجد القليل الذّرع، والمصحف القليل الورق. ويقول: هم وإن لم يريدوا التصغير فإنّه بذلك شبيه"(٧٣). وأمَّا رُجيل، فدلالته على التحقير واضحة، لا خلاف فيها، قال ابن فارس: "من سنن العرب: تصغير الشيء على وجوه: فمنها: تصغيره تحقيره كقولهم: رُجَيل ودُوَيرَة. ومنها: تصغير تكبير كقولهم: عُيَيْرُ وحْدِهِ وجُحَيْشُ وحدِهِ"(٧٤). فإطلاقُ لفظ الرُّجيل يُرادُ منه الضعف والذلّة وتقليل الشأن والمقام، وهذا خلاف الطبيعة الخلقية التي كرَّم الله تعالى فيها النفس الإنسانيَّة.

وفي الإجمال فإنَّ الأسماء العظيمة لا تُصغَّر لغةً وشرعًا، قال أبو حيَّان: "لا تُصَغِّر الاسم الواقع على مَنْ يجب تعظيمه شرعاً، نحو أسماء البارئ تعالى، وأسماء الأنبياء -صلوات الله عليهم- وما جرى مجرى ذلك؛ لأن تصغير ذلك غَضٌّ لا يَصْدُرُ إلاَّ عن كافر أو جاهل"(٧٥). ومن هذا المنطلق نهى أمير المؤمنين (عليه السلام) عن تصغير الأسماء المذكورة في أول الموضوع؛ لأنَّ التصغير لا يتناسبُ ومقامها وعظمتها.

٩- لا تقلْ: لِيَهْنِئْكَ اَلْفَارِسُ، وقلْ: شَكَرْتَ اَلْوَاهِبَ وَبُورِكَ لَكَ فِي اَلْمَوْهُوبِ وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَرُزِقْتَ بِرَّهُ

جاء في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) وكتب اللغة اللاحقة قولٌ

رفض الإمامُ قوله للمولود الجديد، لغرض التهنئة، ومفاد كلامه: «هَنَّأَ بِحَضْرَتِهِ رَجُلٌ رَجُلاً بِغُلاَمٍ وُلِدَ لَهُ فَقَالَ لَهُ: لِيَهْنِئْكَ اَلْفَارِسُ! فَقَالَ (عليه السلام): لاَ تَقُلْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ قُلْ: شَكَرْتَ اَلْوَاهِبَ وَبُورِكَ لَكَ فِي اَلْمَوْهُوبِ وَبَلَغَ أَشُدَّهُ وَرُزِقْتَ بِرَّهُ»[٧٦]. ولم يكن رفض الكلمة لسبب لغويّ، بقدر ما هو عَقَدي؛ إذ كانت اللفظة من تحيَّة أهل الجاهليَّة. ذكر ابن أبي الحديد في شرح النهج: "هذه كلمة كانت من شعار الجاهلية، فنهى عنها كما نهى عن تحية الجاهلية: (أبيت اللعن)، وجعل عوضها (سلام عليكم)"[٧٧]. فهي من كلام العرب، تُقالُ تفاؤلًا، روي عن الأصمعي قوله: "العربُ تَقول لِيَهْنِئْك الفارسُ، بجَزْم الْهمزَة، وليَهْنِيك الفارسُ بياءٍ سَاكِنة، وَلَا يجوز لِيَهْنِك، كَمَا تَقول الْعَامَّة"[٧٨]. فهنا يتجلّى مظهر من مظاهر التصويب اللغوي، وهو حذف العامّة الياء من كلمة (يهنيك)، ويبدو أنَّ لجوء العامّة إلى الحذف، بسبب الجزم بلام الأمر، فضلًا عن تسهيل الهمز، ممَّا أدى إلى اجتماع الكسرة والياء على التوالي، يُزادُ على ذلك كثرة الاستعمال لألفاظ التهنئة.

أمَّا القولُ الصائبُ الذي اقترحه الإمام (عليه السلام)، فهو مأخوذٌ من روح الإسلام، ومناسبٌ للمقام. قال حبيب الله الخوئي: "قوله: (شكرت الواهب) إخبار عن شكره لله لما في الولد من حسن الرّضا والقبول بولادته وإقامة الوليمة والسرور بعزّته، وتنبيه على المزيد من الشكر بهذه النعمة ثمّ دعاء بكونه مباركا له وموجبا لمزيد نعمته

مع طلب سلامة الولد في نفسه وسلامته لأبيه ببرّه وأداء حقوقه، وكلمة التهنئة الَّتي أدّاها الرّجل من شعار الجاهليّة وقد نهي عنه في الاسلام"[٧٩]. فأصبح هذا الجواب مُتَعارَفًا كما نقل أهل اللغة، قال الزمخشري في مادة (وهب): "وهذه هبة فلان وموهبته هباته ومواهبه. والله الوهاب: الكثير المواهب. ويقال للمولود له: شكرت الواهب وبورك لك في الموهوب"[٨٠].

ويبدو أنَّ المُشكل في العبارة هو لفظُ (الفارس) الذي قاله الرجل في حضرة الإمام علي (عليه السلام) تفاؤلًا بأن يكون ولده فارسًا دون ذكر الله (عزّ وجل)، وإلّا فإنَّ لفظ (ليهنئك) كان شائعًا مطّردًا، وقد قالت امرأة عندما أُصيبَ ولدُها في معركة أُحد، وفي حضرة الرسول الأكرم (صلّى الله عليه وآله): "يَا بُنَيَّ لِيُهْنِئَكَ الشَّهَادَةُ"[٨١]. فاللفظ بالفروسية تفاؤلًا لا أجرَ فيه ولا مثوبة بخلاف مقام شكر الله على هذا الرزق، الذي يحملُ الأجر والثواب والمباركة، هذا هو الإشكال، الذي أبانه (عليه السلام) بهذا الدعاء المبارك.

١٠- لا تقل: جلّ مُحصيه. وقُلْ: جلّ بارئه.

روي عن أبي ذرّ، قال: «**كنتُ سائرًا في أغراض أمير المؤمنين (عليه السلام)؛ إذ مررنا بوادٍ ونمله كالسيل سارٍ، فذهلتُ ممَّا رأيت، فقلتُ: الله أكبر، جلّ محصيه! فقال أمير المؤمنين (عليه السلام): لا تقل ذلك -يا أبا ذر- ولكن قل: جل باريه، فو الذي صورك أني أحصي عددهم، وأعلم الذكر من الأنثى بإذن الله عزَّ**

وجل»[٨٢]. والفرقُ بين التركيبين يتمثلُ بلفظتي: (المحصي، والبارئ)، فالإمام (عليه السلام) ينهى عن قول المحصي، والاستعانة بدلًا عنه بالبارئ، وهذا يرتبطُ بجنبةٍ عقديَّةٍ، تتمثلُ بأنَّ الله خالقُ ذلك النمل، وهو محصيه في الوقتِ نفسِه، وأنَّ التعجّبُ من خِلقتِهِ أولى من التعجب من إحصائه؛ لأنَّ إحصاءه يقدرُ عليه كلُّ إنسان، وإن أشار القولُ إلى مكانته (عليه السلام) بمعرفته الذكر من الأنثى منه، فضلًا عن إحصائه.

وهذا لا يعني خطأ قول أبي ذر: (جلّ محصيه)؛ لأنَّ (المحصي) أيضًا من أسماء الله تعالى؛ فهو مُحصٍ كلَّ شيء، ومنها الحيوانات بأصنافها وأجناسها وعددها، قال أمير المؤمنين (عليه السلام) في وصف الطير وإحصائه من قبل البارئ (عزَّ وجل): «فَالطَّيْرُ مُسَخَّرَةٌ لِأَمْرِهِ أَحْصَى عَدَدَ الرِّيشِ مِنْهَا وَالنَّفَسِ وَأَرْسَى قَوَائِمَهَا عَلَى النَّدَى وَالْيَبَسِ وَقَدَّرَ أَقْوَاتَهَا وَأَحْصَى أَجْنَاسَهَا فَهَذَا غُرَابٌ وَهَذَا عُقَابٌ وَهَذَا حَمَامٌ وَهَذَا نَعَامٌ دَعَا كُلَّ طَائِرٍ بِاسْمِهِ وَكَفَلَ لَهُ بِرِزْقِهِ»[٨٣].

فالإمام (عليه السلام) له وصفٌ بديعٌ للنملةِ، يُعزّزُ ما أكَّده لأبي ذر من التعجب بالخلقة دون العدد؛ قال: «انْظُرُوا إِلَى النَّمْلَةِ فِي صِغَرِ جُثَّتِهَا وَلَطَافَةِ هَيْئَتِهَا لاَ تَكَادُ تُنَالُ بِلَحْظِ الْبَصَرِ وَلاَ بِمُسْتَدْرَكِ الْفِكَرِ كَيْفَ دَبَّتْ عَلَى أَرْضِهَا وَصُبَّتْ عَلَى رِزْقِهَا تَنْقُلُ الْحَبَّةَ إِلَى جُحْرِهَا وَتُعِدُّهَا فِي مُسْتَقَرِّهَا تَجْمَعُ فِي حَرِّهَا لِبَرْدِهَا وَفِي وِرْدِهَا لِصَدَرِهَا مَكْفُولٌ بِرِزْقِهَا مَرْزُوقَةٌ بِوِفْقِهَا لاَ يُغْفِلُهَا الْمَنَّانُ وَلاَ يَحْرِمُهَا الدَّيَّانُ وَلَوْ فِي الصَّفَا الْيَابِسِ

وَاَلْحَجَرِ اَلْجَامِسِ وَلَوْ فَكَّرْتَ فِي مَجَارِي أَكْلِهَا وَفِي عُلْوِهَا وَسُفْلِهَا وَمَا فِي اَلْجَوْفِ مِنْ شَرَاسِيفِ بَطْنِهَا وَمَا فِي اَلرَّأْسِ مِنْ عَيْنِهَا وَأُذُنِهَا لَقَضَيْتَ مِنْ خَلْقِهَا عَجَباً وَلَقِيتَ مِنْ وَصْفِهَا تَعَباً»[٨٤]. فأبدع (عليه السلام) في وصف النملة وكيف هيَّأ لها البارئُ (عزَّ وجل) رزقها، مختتمًا كلامه بعجيب خلقتها. وهذا يُناسبُ تفضيله التعجب من خلقتها دون عددها في كلامه الذي قاله لأبي ذر.

خلاصة البحث

لقد كان البحث في تراث أمير المؤمنين (عليه السلام) ماتعًا ونحن نتجول في مظان المصادر اللغويَّة والتاريخيَّة لاستجلاء جهده في التصويب اللغوي، فكانت ثمرات البحث على النحو الآتي:

- إنَّ مرحلة وضع أسس النحو العربي تمثل البداية الحقيقية لظاهرة التصويب اللغوي؛ لأنَّهما يشتركان في محاربة اللحن، وهدفهما تنقية اللغة منه.

-إنَّ رواية الزجاجي في نشأة النَّحو هي أقربُ رواية للحقيقة دون غيرها؛ بسبب وجود سندها المتكامل، فضلًا عن أنَّها تتضمّنُ تنظيرًا نحويًّا، بخلاف غيرها من الروايات، وربما يعودُ ذلك؛ لأنَّ رواتها هم من المهتمين بالدرس اللغويّ، ما يُعطي هذه الرواية بُعدًا أكثر مصداقية بين نظيراتها.

- إنَّ مسألة اللحن كانت تمثّلُ خطرًا مُحدقًا على القرآن الكريم، والعربيَّة عمومًا، وأنَّ ولاة الأمر هم أعنى من غيرهم في التصدّي والمبادرة؛ لذلك كان أمير المؤمنين (عليه السلام) مطرقًا متفكّرًا

بمشكلة اللحن.

-إنَّ ذكر بعض المصطلحات النَّحويَّة الشائعة، من مثل: (حروف النصب) في رواية الزجاجي، يؤكِّد أنَّها شائعة قبل أبي الأسود، ولكنَّ ميزان الكلام الذي وضعه الإمام (عليه السلام)، -أي: الاسم والفعل والحرف- هيَّأ لأبي الأسود أن يدرجها في حقل الحرف، ويُعزِّزُ هذا التفسير المواقف اللغويَّة التي ارتبطت بمبدأ تنقية اللغة، والممتدَّة من عهد الرسول (صلى الله عليه وآله) إلى عهد أبي الأسود.

- إنَّ قوله (عليه السلام): «أَنْ أَصْنَعَ كِتَابًا فِي أُصُولِ الْعَرَبِيَّةِ» لا يعني بالضرورة الكتاب المحصور بين دفتين، بل هي رسالةٌ أراد أن يضع مضمونها عند أُناسٍ ثقاة، أو هي بالأحرى صحيفةٌ كما عبَّر أبو الأسود لاحقًا. ويُفهمُ من هذه الصحيفة أنَّها كانت ألفاظًا محدودة، تمثل مفاتيح علم العربيَّة. وعبَّر عنها القفطيُّ بـ(المقدِّمة).

- يُعدُ قولُ أمير المؤمنين (عليه السلام): (الكلام اسم وفعل وحرف) من أهم ما أُنتجَ في علم العربيَّة؛ إذ إنَّه كان انطلاقةَ العلماء للشروع في الدَّرس النحوي.

- ليس صحيحًا ما أثاره بعض الباحثين المحدثين والمستشرقين من أنَّ التقسيم الثلاثي للكلام من صنيع الهنود والإغريق؛ لأنَّهم أصلًا قد وهموا في عدد أقسام الكلام المنسوب إلى الإغريق، فأرسطو جعلها سبعة أقسام، وديونيسيوس ثمانية أقسام، فضلًا عن ذلك إقرار النحويين العرب بأنَّ اللغات الأعجميَّة تشارك العربيَّة في هذه القسمة (الثلاثيَّة)،

فمشاركة اللغات الأخرى في تقسيم الكلام ليس دليلًا على الاقتباس والتأثر، فلكلِّ لغةٍ نظامٌ خاص تنماز به عن غيرها، والدليلُ على ذلك أنَّ اللغات وإن تشابهت في عدد أقسام الكلام، غير أنَّك تجدها مختلفة في أنواع هذه الأقسام وخصائصها.

- لا يستقيم ما ذهب إليه الدكتور جواد علي من احتمال وقوف علي بن أبي طالب، أو أبي الأسود الدؤلي على تقسيم الكلم إلى اسم وفعل وحرف باتصالهم بالحيرة أو بعلماء من أهل العراق كانوا على علم النحو وعلوم اللغة في ذلك العهد، فهذا قولٌ مبنيّ على الاحتمال، فلم تُعرف آثار نحويَّة قبل أمير المؤمنين (عليه السلام)، ثم إنَّ المسلمين الذين أخذوا عن المتقدّمين لا يعدو أخذهم عن أمير المؤمنين (عليه السلام) وأبي الأسود في معظم الروايات. على أنَّنا لا نستبعدُ تأثر النَّحو في القرون اللاحقة لمرحلة النشأة والتأسيس بغير العرب، ولا سيَّما في بحث العلّة والعامل والتقسيمات المنطقيَّة، بل إنَّ أصولَ النَّحو قد أُخذت من أصول الفقه تمامًا.

-إنَّ معظم النحويين قد أغفل الموروث اللغوي الكبير الذي تركه الإمام (عليه السلام)، ولو أنَّهم قد استقروا كلامه جيِّدًا، لوجدوا ضالتهم في تعزيز القواعد النَّحويَّة، فضلًا عن اكتشاف أحكام نحويَّة جديدة في أبواب النَّحو المختلفة. ويُستثنى من هذا الكلام الرضي الاسترابادي، الذي استعان بكلام الإمام (عليه السلام) بنسبة تفوق استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبويّ.

- إنَّ استدلال السيوطيُّ بما كُتِبَ

في المصحف من الظواهر اللغويَّة على أنَّها كتبت من الصحابة قبل أبي الأسود هو دليل على أسبقيَّة الإمام (عليه السلام) في وضع النَّحو؛ لأنَّه كان على رأس اللجان التي كتبت القرآن الكريم، سواء أفي عهد أبي بكر كانت أم في عهد عثمان، ولا أستبعدُ أن تكون له يدٌ فيما كُتِبَ في المصحف من ضوابط لغويَّة؛ إذ كان (عليه السلام) محور الجهد القرآني جمعًا وتفسيرًا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله).

- تناقل العلماء روايات منسوبة إليه (عليه السلام) تؤكِّد اهتمامه بتصويب كلام الناس بشكل مباشر، حتى غدتْ هذه التصويبات من مفردات علماء التصويب اللغوي، وكانت من الأسباب الرئيسة لوضع قواعد العربية.

- يقول الإمام (عليه السلام): «**لا تقل: قوس قزح، ولكن قل: قوس الله**». وهذا القول يُعرّي نظرة الجاهليين لتفسير هذه الظاهرة، كونها تسوّل للناس المعاصي وتجمّلها لهم، وبين نظرة الإسلام، المتمثلة بتفسير الإمام (عليه السلام)، الذي فسّر هذه الظاهرة على أنَّها إشارة إلى الخصب، أو هي أمانٌ من الغرق، وبخاصة إذا ما علمنا أنَّ هذه الظاهرة تحصل بعد توقف المطر، وفي نهاية موسم الأمطار، أي في أيام الربيع. فعبَّر عنها بقول: (قوس الله)، ليرفع من شأنها.

- لا بُدَّ من نطق (رمضان) مضافًا إلى الشهر؛ لأنَّه اسمٌ ذُكِرَ في القرآن الكريم؛ إذ قال تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ**﴾ [سورة البقرة: ١٨٥] ومنسوبٌ إلى الله تعالى، أي: شهر الله.

- جوّز الفيّومي قول (رمضان) دون (شهر رمضان)، ومنع من كره ذلك، ومنعُهُ هذا لا يستقيم أمام تواتر الأحاديث المنقولة من طرق الشيعة والسنة المعتبرة عن الرَّسول (صلّى الله عليه وآله) تارةً، وعن الإمام عليّ (عليه السلام) تارةً، وعن بعض رواة الحديث تارةً أخرى. وأنَّ الإمامُ عليّ (عليه السلام) هو أوّل من ذكر هذا التصويب.

- استدلَّ الإمام علي (عليه السلام) بما ورد في القرآن الكريم من استعمال للفظتي: (الطمث، الغائط). ولسنا بحاجة إلى لفظٍ تفتقرُ دلالته إلى مناسبة الفعل، كما في لفظ (الخلاء)، بمقابل وجود الاستعمال القرآني اللطيف، الذي يحافظ على الذوق العام وهو لفظ الغائط.

- نهى الإمام (عليه السلام) عن قول: (أنطلق أهريق الماء)؛ لأنَّه لا يُعبِّر عن حقيقة الفعل، وهو الذهابُ إلى التبول، ولا يصلح أن يُستعمل مجازًا، أو كنايةً؛ لعدم وجود علاقة أو رابطة، ولأنَّه بعيدٌ عن حقيقة الفعل.

- نهى الإمام علي (عليه السلام) تصغير: (رُجيل للمسلم، ومسيجد، ومصيحف). وتفسير ذلك المنع؛ لأمرين: الأول من جهة اللغة؛ إذ لا يُصغَّر لفظ مثل (المساجد) إلّا إذا كان اسم علم. والثاني من جهة الاعتبار؛ إذ لا تُصغَّر الألفاظ المذكورة؛ لدلالة التصغير على التحقير، فضلًا عن ذلك ما كان لله لا يُصغَّر؛ لعظمته.

الهوامش:

(١) نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام)، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبدة، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان. (د.ت): ٢/ ٢٢٦.

(٢) جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، شمس الدين أبي البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي (ت ٨٧١ هـ)، تحقيق: الخبير العلامة الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، إيران، قم، ط١/ ١٤١٥هـ. ق: ١/ ٢٩٩.

(٣) مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبي (ت ٣٥١ هـ)، حققه وعلَّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة/ ١٩٥٥م: ٦.

(٤) تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة -دراسة نحويَّة- (رسالة ماجستير)، كلية التربية/ جامعة بابل/ ٢٠١١م: ١٨٣.

(٥) ينظر شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس/ ١٩٧٨م (الهامش): ١/ ٢٨٣.

(٦) لتفصيل هذه العوامل ينظر كتاب أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات -الكويت، ط١/ ١٩٧٤م: ٤١- ٥٨. والمفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط ١/ ١٩٧٩م: ١٨- ٣٥.

(٧) طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، (د. ت): ٢١.

(٨) الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط٢/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م: ٢٣٨- ٢٣٩.

(٩) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط ٥/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م: ٨٩.

(١٠) المصدر نفسه: ٤٢- ٤٣.

(١١) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط ١/ ١٩٩٨م: ٤٢- ٤٣.

(١٢) قيل: "أَقَامَ عَلِيٌّ بَعْدَ الْجَمَلِ خَمْسِينَ لَيْلَةً، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَى الْكُوفَةِ". ينظر تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢/ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م: ٥/ ١٥٨.

(١٣) أبو الأسود الدؤليّ، الشيخ مدرك الحسّون، مركز تراث البصرة، العتبة العباسية المقدّسة، ط ١/ ٢٠١٥م: ٥٧.

(١٤) مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة، ط ١/ ١٤١١ هـ- ١٩٩١م: ١٥٢.

(١٥) طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت ٢٣٢ هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة، (د. ط)، (د. ت): ١/ ١٢.

(١٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م: ٢/ ٢٩٦- ٢٩٧. واستدلال السيوطيّ منقولٌ من كتاب (الصاحبي)، لابن فارس، الذي قال: "ومن الدليل عَلَى عرفان القدماء من الصحابة وغيرهم بالعربية كتابتهم المصحف عَلَى الَّذِي يعلله النحويُّون فِي ذوات الواو والياء والهمز والمدّ والقصر فكتبوا ذوات الياء بالياء وذوات الواو بالواو وَلَمْ يصوّروا الهمزة إِذَا كَانَ مَا قبلها ساكناً فِي مثل "الخبء" و"الدفء" و"الملء" فصار ذَلِكَ كلّه حجة، وحتى كَرِهَ من العلماء تركَ اتباع المصحف من كَرِهَ". ينظر الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ)، محمد علي بيضون، ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م: ١٨.

(١٧) إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية- حمص- سورية،

(دار اليمامة- دمشق- بيروت)، (دار ابن كثير- دمشق- بيروت)، ط٤/ ١٤١٥ هـ: ٤/ ٥٤.

(١٨) تفسير القمي، أبو الحسن، علي بن إبراهيم القمي، (من اعلام القرنين ٣- ٤ هـ)، صححه وعلق عليه وقدم له: السيد طيب الموسوي الجزائري، منشورات مكتبة الهدى، مطبعة النجف/ ١٣٨٧هـ: ٢/ ٤٥١.

(١٩) المصدر نفسه: ١/ ٤٠.

(٢٠) الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م: ١/ ١٢.

(٢١) المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب.- بيروت، (د. ط)، (د. ت): ١/ ٣.

(٢٢) دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: ١٩.

(٢٣) منهجان لدراسة اللغة الفلسفي التاريخي والوصفي التقريري، بحث منشور في مجلة الأبحاث التي تصدرها الجامعة الأمريكية في بيروت، ج (٣)، سنة (١٤)، ١٩٦٤م: ١٩٠.

(٢٤) ينظر كتاب أرسطو طاليس فن الشعر، نقل أبي بشر متي بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي، حققه مع ترجمة حديثة، د. شكري محمد عياد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة/ ١٩٦٧م: ١٠٨.

(٢٥) المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويَّة، د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين- الأردن، مكتبة الفلاح- الإمارات العربية، ط٢/ ١٩٩٢م: ٦٠.

(٢٦) ينظر بحث نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه، للمستشرق الفرنسي الأستاذ جيرار تروبو، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الأول، ١٩٧٨م: ١٢٧.

(٢٧) ينظر البحث نفسه: ١٣٧.

(٢٨) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط٨/ ٢٠٠٣م: ٣٥٢.

(٢٩) ينظر حكمة الغرب، برتراند رسل، ترجمة: د. فؤاد زكريا، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، العدد (٦٢)، سنة ١٩٨٣م: ١/ ٢٣.

(٣٠) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي (ت ١٤٠٨ هـ)، دار

الساقي، ط٤/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م: ١٧/ ٥٠.

(٣١) ينظر كتاب المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويَّة: ٤٥- ٩٤. وأصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، د. حامد ناصر الظالمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/ ٢٠١١م: ١١- ٥٥.

(٣٢) أقول اللاحقة؛ لأنَّ مرحلة النشأة لم تتأثر أبدًا، قال جيرار تروبو: "فأنا أعتقدُ أنَّ علمَ النحو أعربُ العلوم الإسلامية، وأبعدُها عن التأثير الأجنبي في طوره الأوَّل". ينظر بحث نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه: ١٣٨.

(٣٣) طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ: ١٠/ ٦٨.

(٣٤) الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، ط١/ ٢٠١٠م: ٤٠.

(٣٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا (د. ت): ٥٠٨.

(٣٦) درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، ط١/ ١٤١٨- ١٩٩٨هـ: ٢٩٠.

(٣٧) الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات، السيد محمد باقر الخرسان، طبع في مطابع النعمان- النجف الأشرف، حسن الشيخ إبراهيم الكتبي/ ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م: ١/ ٣٩٧.

(٣٨) تذكرة الخواص، العلامة سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)، منشورات الشريف الرضي، مطبعة أمير- قم/ ١٣٧٦- ١٤١٨هـ: ١٤٨.

(٣٩) ينظر المصدر نفسه: ١/ ٤١٠.

(٤٠) مقاييس اللغة: ٥/ ٨٥.

(٤١) المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن

علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م: ٢/ ٥٦٤.

(٤٢) النهاية في غريب الحديث والأثر: ٤/ ٥٧.

(٤٣) ينظر مقال بعنوان: (شيءٌ من اللغة)، للدكتور هادي حسن حمّودي، نشره على صفحته على الفيس بوك:

(https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=1525234057650275&id)

(٤٤) الكافي: ٧/ ٣٨٩- ٣٩٠.

(٤٥) المصدر نفسه: ٤/ ٦٩- ٧٠.

(٤٦) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية- بيروت، (د. ط)، (د. ت): ١/ ٢٣٨.

(٤٧) السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط٣/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م: ٤/ ٣٣٩. رقم الحديث: (٧٩٠٤).

(٤٨) ينظر الكافي: ٤/ ٦٩، وترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (ت ٦١٠ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م: ١/ ٣٨٠. رقم الحديث: (١٣٥٥).

(٤٩) نُقِلَ عن مُحَمَّدِ بْنِ كَعْبٍ. ينظر: السنن الكبرى، للبيهقي: ٤/ ٣٣٩. رقمه: (٧٩٠٥).

(٥٠) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني قدس سره (ت ١١٨٦ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد تقي الإيرواني، نهض بمشروعه الشيخ علي الآخوندي، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة، (د. ط)، (د. ت): ١٣/ ١٤.

(٥١) المحاسن، أحمد بن محمد بن خالد البرقي، عنى بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: السيد جلال الدين الحسيني المشتهر بالمحدث، دار الكتب الاسلامية (د. ط)، (د. ت): ٢/ ٣٢٩. وبالرواية نفسها نُسِبَ مباشرةً إلى الرسول (صلى الله عليه وآله) من دون

سند مرفوع. ينظر: معاني الأخبار، للشيخ الجليل الأقدم، الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، عني بتصحيحه: علي أكبر الغفاري، انتشارات إسلامي- قم/ ١٣٦١هـ: ٢٩٣.

(٥٢) الحيوان: ١/ ٢٢٧.

(٥٣) العين: ٥/ ٢٧٢.

(٥٤) تهذيب اللغة: ٩/ ٣١٩.

(٥٥) مقاييس اللغة: ٣/ ٥٩.

(٥٦) المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٦٤٣.

(٥٧) الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي): ٤/ ٢٨.

(٥٨) النوادر، للسيد الامام ضياء الدين أبي الرضا، فضل الله بن علي الحسني الراوندي (ت ٥٧١ هـ)، تحقيق: سعيد رضا علي عسكري، دار الحديث، قم، ط١/ ١٣٧٧ هـ: ١١٤. وينظر بحار الأنوار: ٧٣/ ٣٦٠.

(٥٩) الكشف والبيان: ٩/ ١٩١.

(٦٠) مقاييس اللغة: ٣/ ٤٢٣.

(٦١) تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧ هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٤١٤.

(٦٢) ينظر المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م: ٤/ ١٥٩.

(٦٣) غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم: ٢/ ١٢٦.

(٦٤) التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس/ ١٩٨٤ هـ: ٥/ ٦٦.

(٦٥) ينظر تهذيب اللغة: ٧/ ٢٣٣.

(٦٦) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار: ١/ ١٥٨. رقم الحديث: (١٨٢١).

(٦٧) لسان العرب: ١٠/ ١٣٥.

(٦٨) شرحُ مُسْنَد الشَّافِعِيِّ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ)، المحقق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط١/ ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م: ١/ ١٧٨. رقم الحديث: (٥٤).

(٦٩) ينظر المصدر نفسه: ١/ ١٨١.

(٧٠) الكتاب: ٣/ ٤٣٣.

(٧١) علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، السعودية، ط١/ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م: ٤٦٨.

(٧٢) حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: ٢/ ١٧٢.

(٧٣) الحيوان: ١/ ٢٢٣.

(٧٤) فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، ط١/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م: ٢٧١.

(٧٥) تذكرة النحاة، أبو حيان، محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة ح بيروت، ط١/ ١٩٨٦م: ٦٨٦. وينظر معجم المناهي اللفظية ويليه فوائد في الألفاظ، بكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة- السعودية، ط٣/ ١٩٩٦م: ٥١٢.

(٧٦) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٩/ ٢٧٠.

(٧٧) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٧٨) تهذيب اللغة: ٦/ ٢٢٨.

(٧٩) منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة، ميرزا حبيب الله الهاشمي الخوئي قدس سره، عنى بتصحيحه وتهذيبه العالم الفاضل: السيد إبراهيم الميانجي، منشورات دار الهجرة- إيران، قم، ط٤/ ١٣٦٠هـ: ٢١/ ٤٣٧.

(٨٠) أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م: ٢/ ٣٥٦.

(٨١) ينظر شعب الإيمان: ١٣/ ٢٨٥. رقم الحديث: (١٠٣٤٢).

(٨٢) البرهان في تفسير القرآن، السيد هاشم الحسيني البحراني (ت ١١٠٧ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الاسلامية، مؤسسة البعثة- قم، (د. ط)، (د. ت): ٤/ ٥٦٩.

(٨٣) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد: ١٣/ ٦٦.

(٨٤) المصدر نفسه: ١٣/ ٥٥.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- أبو الأسود الدؤليّ، الشيخ مدرك الحسّون، مركز تراث البصرة، العتبة العباسية المقدّسة، ط١/ ٢٠١٥م.

٢- أبو الأسود الدؤلي ونشأة النحو العربي، د. فتحي عبد الفتاح الدجني، وكالة المطبوعات- الكويت، ط١/ ١٩٧٤م.

٣- الاحتجاج، أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تعليقات وملاحظات، السيد محمد باقر الخرسان، طبع في مطابع النعمان- النجف الأشرف، حسن الشيخ إبراهيم الكتبي/ ١٣٨٦ هـ- ١٩٦٦م.

٤- أصول الفكر اللغوي العربي في دراسات القدماء والمحدثين دراسة في البنية والمنهج، د. حامد ناصر الظالمي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/ ٢٠١١م.

٥- إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت ١٤٠٣ هـ)، دار الإرشاد للشئون الجامعية- حمص- سورية، (دار اليمامة- دمشق- بيروت)، (دار ابن كثير- دمشق- بيروت)، ط٤/ ١٤١٥هـ.

٦- الأمالي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل- بيروت، ط٢/ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٧- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت ٣٣٧ هـ)، المحقق: الدكتور مازن المبارك، دار النفائس- بيروت، ط٥/ ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

٨- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلم العلامة الحجة فخر الأمة المولى الشيخ محمد باقر المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان (د. ط).

٩- البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عبد الحميد عمر، عالم الكتب، ط٨/ ٢٠٠٣م.

١٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢/ ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

١١- تذكرة الخواص، العلامة سبط ابن الجوزي (ت ٦٥٤ هـ)، منشورات الشريف الرضي، مطبعة أمير- قم/ ١٣٧٦- ١٤١٨هـ.
١٢-التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت ١٣٩٣ هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس/ ١٩٨٤هـ.
١٣- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، مؤلف الأمالي: يحيى (المرشد بالله) بن الحسين (الموفق) بن إسماعيل بن زيد الحسني الشجري الجرجاني (ت ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن أحمد القرشي العبشمي (المتوفى: ٦١٠هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
١٤- تصحيح الفصيح وشرحه، أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه ابن المرزبان (ت ٣٤٧ هـ)، المحقق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة]/ ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
١٥- تفسير القمي، أبو الحسن، علي بن إبراهيم القمي، (من أعلام القرنين ٣- ٤ هـ)، صححه وعلق عليه وقدم له: السيد طيب الموسوي الجزائري، منشورات مكتبة الهدى، مطبعة النجف/ ١٣٨٧هـ.
١٦- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى/ ٢٠٠١م.
١٧- جواهر المطالب في مناقب الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، شمس الدين أبي البركات محمد بن أحمد الدمشقي الباعوني الشافعي (المتوفى سنة ٨٧١ هـ)، تحقيق: الخبير العلامة الشيخ محمد باقر المحمودي، مجمع إحياء الثقافة الإسلامية، إيران، قم، ط١/ ١٤١٥هـ. ق.
١٨- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، العالم البارع الفقيه المحدث الشيخ يوسف البحراني قدس سره (ت ١١٨٦ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد تقي الإيرواني، نهض بمشروعه الشيخ علي الآخوندي،

منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
١٩- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، دار السعادة- بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
٢٠- الحيوان، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٢٤ هـ.
٢١- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جناح، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط١/ ١٩٩٨م.
٢٢- درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت ٥١٦ هـ)، المحقق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٨/ ١٩٩٨ هـ.
٢٣- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنات، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
٢٤- شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الاسترابادي (ت ٦٨٦ هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس/ ١٩٧٨م.
٢٥- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع- سوريا (د. ت).
٢٦- شرحُ مُسْنَدِ الشَّافِعِيِّ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ)، المحقق: أبو بكر وائل محمَّد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ- ٢٠٠٧م.
٢٧- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت

٣٩٥ هـ)، محمد علي بيضون، ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٢٨- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١ هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ.

٢٩- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلّام (بالتشديد) بن عبيد الله الجمحي بالولاء، أبو عبد الله (ت ٢٣٢ هـ)، المحقق: محمود محمد شاكر، دار المدني- جدة، (د. ط)، (د. ت).

٣٠- طبقات النحويين واللغويين، محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت ٣٧٩ هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، (د. ت).

٣١- علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت ٣٨١ هـ)، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض/ السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

٣٢- غريب الحديث، أبو عُبيد القاسم بن سلاّم بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤ هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة: الأولى، ١٣٨٤ هـ- ١٩٦٤م.

٣٣- فقه اللغة وسر العربية، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٣٤- الكافي، ثقة الإسلام أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني الرازي رحمه الله (ت ٣٢٩ هـ) مع تعليقات نافعة مأخوذة من عدة شروح، صححه وقابله وعلق عليه، علي أكبر الغفاري (د. ت).

٣٥- الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت ٦٤٦ هـ)، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب- القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠١٠م.

٣٦- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه

(المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ- ١٩٨٨ م.

٣٧- كتاب أرسطو طاليس فن الشعر، نقل أبي بشر متي بن يونس القنائي من السرياني إلى العربي، حققه مع ترجمة حديثة، د. شكري محمد عياد، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة/ ١٩٦٧م.

٣٨- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد- الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٣٩- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠٢م.

٤٠- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١ هـ)، دار صادر- بيروت، الطبعة: الثالثة- ١٤١٤ هـ.

٤١- المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٤٢- المُخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

٤٣- مراتب النحويين، أبو الطيب عبد الواحد بن عليّ اللغويّ الحلبي (ت ٣٥١ هـ)، حققه وعلَّق عليه: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها، الفجالة، القاهرة/ ١٩٥٥م.

٤٤- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، المحقق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية- بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

٤٥- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغويَّة، د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين- الأردن، مكتبة الفلاح- الإمارات العربية، ط٢/ ١٩٩٢م.

٤٦- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على ابراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع- المنصورة، ط١/ ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٤٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية- بيروت. (د. ت).

٤٨- معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦ هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١/ ١٤١٤ هـ- ١٩٩٣م.

٤٩-المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، الدكتور جواد علي (ت ١٤٠٨ هـ)، دار الساقي، ط ٤/ ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٥٠- المفصل في تاريخ النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط١/ ١٩٧٩م.

٥١- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥ هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر/ ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٥٢- المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت ٢٨٥ هـ)، المحقق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب- بيروت، (د. ط)، (د. ت).

٥٣- النهاية في غريب الحديث والأثر، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي المكتبة العلمية- بيروت، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م.

٥٤- نهج البلاغة، وهو مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين

عـلي ابـن أبي طالـب (عليـه السـلام)، شرح الأسـتاذ الإمـام الشـيخ محمـد عبـدة، دار المعرفـة للطباعـة والنـشر، بـيروت- لبنـان. (د. ت).

٥٥- النـوادر، للسـيد الامـام ضيـاء الديـن أبي الرضـا، فضـل الله بـن عـلي الحسـني الراونـدي (ت ٥٧١ هـ)، تحقيـق: سـعيد رضـا عـلى عسـكري، دار الحديـث، قـم، الطبعـة: الأولى/ ١٣٧٧هـ.

البحوث والمقالات والرسائل والأطاريح

أ- تراكيـب الأسـلوب الشرطـي في نهـج البلاغـة -دراسـة نحويَّـة- (رسـالة ماجسـتير)، للباحـث: كريـم حمـزة حميـدي، كليـة التربيـة- جامعـة بابـل/ ٢٠١١م.

ب- حكمـة الغـرب، برتراند رسـل، ترجمـة: د. فـؤاد زكريـا، سلسـلة عـالم المعرفـة، الكويـت، العـدد (٦٢)، سـنة ١٩٨٣م.

ت- مقـال بعنـوان: (شيءٌ مـن اللغـة)، للدكتـور هـادي حسـن حمّـودي، نـشره عـلى صفحتـه عـلى الفيس بـوك:

(https://m.facebook.com/story.php?story_fbid=1525234057650275&id).

ث- منهجـان لدراسـة اللغـة الفلسـفي التاريخي والوصفـي التقريـري، بحـث منشـور في مجلـة الأبحـاث التـي تصدرهـا الجامعـة الأمريكيـة في بـيروت، ج (٣)، سـنة (١٤)، ١٩٦٤م.

ج- نشـأة النحـو العـربي في ضـوء كتـاب سـيبويه، للمسـتشرق الفرنـسي الأسـتاذ جيرار تروبـو، بحـث منشـور في مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلـد الأول، العـدد الأول، ١٩٧٨م.